هيئة قطر للأسواق المالية

التقرير السنوي

2018

هاتـف: 44289999 974+ . ص.ب.: 25552 الدوحـة - قطـر . www.qfma.org.qa . Designer: Sara - QFMA Inhouse

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

حضرة صاحب السمو الشيخ

تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

3

مجلس إدارة الهيئة ورئيسها التنفيذي...

سعادة الشيخ

محمـــد
بن حمـد بن قاسم آل ثاني

رئيـس مجلـس الإدارة

السـيد

يحيـــى
سـعيد الجفالـي النعيمـي

نائـب رئيـس مجلـس الإدارة

سعادة الشيخ

خالـــد
بن سـعود بن فهـد آل ثانـي

عضـــواً

السـيد

عبد الرحمن
محمـد يوسـف جولـو

عضـــواً

الدكتـور

خـالـــد
ناصـر محمـد الخـاطـر

عضـــواً

الدكتـور

محمـد
عبد العزيـز صـالح الخليفـي

عضـــواً

السـيد

مايكـــل
رايـــن

عضـــواً

نـاصـــــر
أحمـــد عبدالرحمن الشـــيبي

الرئيـــس التنفيـــذي

كلمتـــا

رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

كـلمة
رئيـس مجلـس الإدارة

تبـذل الجهـات التنظيميـة والرقابيـة والإشـرافية على القطـاع المالـي بدولـة قطـر الجهـود من أجـل تنميـة وتطويـر القطـاع المالـي في الدولـة وتحقيـق رؤيـة قطـر الوطنيـة 2030 والمسـاهمة في تحويـل دولـة قطـر الى مركـز إقليمـي قـادر على جـذب الأمـوال والتقنيـات الحديثـة وتشـجيع الاسـتثمارات، وقـد تـم تدشـين الاسـتراتيجية الثانيـة للقطـاع المالـي بدولـة قطـر 2017-2022 من أجـل تطويـر الخدمـات الماليـة والارتقـاء بها وتحقيـق التنميـة المسـتدامة.

Chairman

إن هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة، بوضـعها أحـد ابـرز المسـاهمين في الاسـتراتيجية تعمـل من أجل تطوير الأسواق الماليـة للقيـام بدورهـا الهـام في الاقتصاد القطري والتعاون والتنسيق المستمر مع الجهات التنظيمية والرقابية والاشرافية الأخرى وعلى رأسـها مصـرف قطـر المركـزي وهيئـة تنظيـم مركـز قطـر للمـال.

شـــهـد عـــام 2018 تحـويـــل سـوق الأوراق الماليـــة القطـري الى مركـز إقليمـي للأنشـطة والخدمـات الماليـــة، كما تقـوم الهيئـــة بإعـداد البنيـــة الأساسية لسـوق الأوراق الماليـة القطـري من حيث التنظيـم والتشريع والرقابـة لكي يكـون وجهـة للمستثمرين ومقدمي الخدمـات الماليـة في منطقـة الشـرق الأوسط، كما شـهدت الأعـوام الماضيـة دخـول أدوات الديـن العـام لسـوق الأوراق الماليـــة.

وتهـدف الهيئـة من اصـدار تقريـرها السـنوي لعـام 2018 الى المحافظـة على نهجهـا الدائـم والمسـتمر في إحاطـة الجمهـور بأهـم التطـورات والأعمـال التي انتهجتها الهيئـة في سـبيل تطويـــر الأســـواق الماليـــة، وسـوف تتواصـل الجهـود من أجـل تحقيـق الغايـات المنشودة.

محمـد بن حمـد آل ثاني
رئيـس مجلس الإدارة

رئيـس مجلـس الإدارة

كـلمة
الرئيس التنفيـذي

تسعى هيئـة قطر للأسواق الماليـة من خلال منظومـة عمـل متكـاملة، وبالتنسـيق مع كـافة الجهـات المعنيـة إلى أن يكـون قطاع سـوق رأس المـال في الدولـة إحدى الركـائز الأسـاسية لتطـور ونمـو الاقتصـاد الوطنـي، ومنصـة داعمـة لتحقيـق الريـادة، وأن يكـون دافعـاً قويـاً لمسيـرة التنميـة الوطنـية نحو تحقيـق غايـات وأهـداف رؤيـة قطـر 2030.

CEO

لقد قامت الهيئة خلال عام 2018 بالعديد من الجهود التي استهدفت الحفاظ على المكتسبات التي حققتها سوق رأس المال القطرية خلال السنوات العشر الأخيرة، والتي من بينها ريادة السوق القطرية إقليمياً بالارتقاء بتصنيفها إلى مرتبة الأسواق الناشئة في المؤشرات الدولية، واعتلاء المنظومة التشريعية للهيئة المرتبة الأولى عربياً والعاشرة دولياً وفقاً لتقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فضلاً عن عضوية الهيئة الفاعلة في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وقد انعكس كل ذلك على مؤشر بورصة قطر الذي شهد إرتفاعاً بنسبة 20.83% ليكون الأكثر ارتفاعاً عربياً والثالث على المستوى العالمي خلال العام 2018.

وفي هذا الإطار أصدرت الهيئة العديد من التشريعات الجديدة لتحديث منظومتها التشريعية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن بهدف ضمان حماية المستثمرين، وتعزيز الرقابة على الأسواق المالية والمتعاملين فيها، وتنظيم العمل بها، وزيادة درجة عمق وسيولة السوق و استقطاب رؤوس الأموال، كما أصدرت الهيئة تعليماتها بشأن تجزئة القيمة الإسمية للأوراق المالية المدرجة بالسوق لفتح مجالات الاستثمار لشرائح وفئات جديدة بغرض توسيع قاعدة الملكية في الشركات المدرجة، وزيادة معدلات دوران الأسهم.

لقد شهد عام 2018، تعاوناً مثمراً بين الهيئة والجهات المعنية بالأسواق المالية والعاملين فيها، وكذلك الشركات والجهات الخاضعة لرقابتها، وظهر ذلك التعاون بشكل واضح في حرص تلك الجهات والشركات على المشاركة بآرائهم في مشروعات الأدوات التشريعية التي أصدرتها الهيئة، فلهم جميعاً كل الشكر والتقدير على تعاونهم وحرصهم الدائم على المشاركة الفاعلة في تطوير قطاع سوق رأس المال في الدولة.

ناصر أحمد الشيبي
الرئيس التنفيذي

1

عن الهيئة

QATAR
FINANCIAL
MARKETS
AUTHORITY
هيئة قطر للأسواق المالية
تنظيم الأسواق المالية
Raise Public Awareness of securities activities
Monitor the investors' dealing

المهـام الرئيسية للهيئـة

تهـدف هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة إلى المحافظة على الثقة في نظـام التعامـل في الأسـواق الماليـة، وحمايـة لمستثمرين بالأوراق الماليـة والمتعاملين فيها، بما يضمن الاسـتقرار لهذه الأسـواق، والحد من الأخطـار التي قد تتعرض لها، وذلك من خلال **الإجـراءات التاليـة**:

1. تنظيـم الأسـواق الماليـة، والإشـراف والرقابـة عليها.
2. تنظيـم التعامـل في أنشـطة الأوراق المالية بما يتسم بالعدالـة والتنافسية والشفافيـة.
3. توعيـة الجمهـور بنشـاط الأوراق الماليـة، وتشـجيع الاسـتثمار فيـه وتنميتـه.
4. مراقبـة قواعـد التعامـل بين المستثمرين في أنشـطة تـداول الأوراق الماليـة وغيرهـا.
5. تطبيـق سياسـة الإفصـاح بما يحقق العدالـة والشفافيـة، ويحـول دون تعـارض المصـالح، أو اسـتغلال المعلومـات الداخليـة.
6. مكافحـة أسبـاب وقـوع الجرائـم المتصلة بالأسـواق الماليـة.
7. دعم الصلات والروابط، وتبادل المعلومات مع الأسواق المالية الخارجية والهيئـات والمؤسسات والمنظمات الإقليميـة والدوليـة، للاستفادة من أساليب التعامل فيها، بما يساعد على تطوير الأسواق المالية القطرية.
8. إجـراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصـاءات عن أنشـطة الأسـواق الماليـة ونشـر التقاريـر الخاصة بها.

الرؤيـــة

الارتقاء بأسواق رأس المال القطرية لتكـون نموذجـا للخدمـات الماليـة.

الرسالة

حمايـة المستثمرين والمحافظـة على استقرار ونزاهـة وشـفافيـة أسواق رأس المـال وتنمية مستوى المهـارة والمعرفة بما يدعـم نمو وتنوع الاقتصاد الوطنـي.

القيم

تعتمد هيئة قطر للأسواق المالية على القيم الجوهرية في أداء عمل موظفي ومسؤولي الهيئة، وتمكين عملية ترتيب القيم المؤسسية التي يفترض بالعاملين في الهيئة الالتزام بها من خلال قيامهم بواجباتهم الموكلة
اليهم كما يلي:

- **النزاهة** تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية في معالجة القضايا واتخاذ القرارات.
- **التميز** السعي إلى الابتكار والإبداع والاستناد إلى الواقع في تخطيط وتنفيذ المهام.
- **العدل** الحيادية والاستقلالية في التعامل مع الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة.
- **المسؤولية** اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات بوضوح وشفافية وتحمل تبعاتها.
- **روح الفريق** العمل التعاوني المشترك بما يحقق المنفعة المتبادلة ويلبي المصالح المستهدفة.
- **الهوية** الحفاظ على الثقافة والقيم القطرية.

الخطة الاستراتيجية
لهيئة قطر للأسواق المالية
(2017-2022)

تعد الخطة الاستراتيجية الثانية (2017-2022) امتداداً طبيعياً للخطة الاستراتيجية الأولى والتي تسعى الهيئة من خلالها إلى تحقيق **الأهداف التالية:**

1. رفع كفاءة القدرات المؤسسية للهيئة.
2. رفع كفاءة وفاعلية التشريعات المنظمة للأسواق.
3. رفع كفاءة أداء شركات الخدمات المالية.
4. تطوير وتحسين الخدمات والمنتجات المالية المقدمة للمستثمرين.
5. زيادة الاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة ورفع معدلات أمن المعلومات بالأسواق.
6. الحد من المخاطر التي تواجه الأسواق المحلية.
7. دعم مبادرات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الخليجية والإقليمية والدولية.
8. تطوير رأس المال البشري.

وترتكز الخطة الاستراتيجية على **خمس** ركائز وهي:

(1)
رؤية قطر الوطنية 2030

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل، حيث تحدد الرؤية الوطنية لدولة قطر الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها على المدى الطويل، كما أنها توفر إطاراً عاماً لتطوير الاستراتيجية الوطنية الشاملة وخطط تنفيذها.

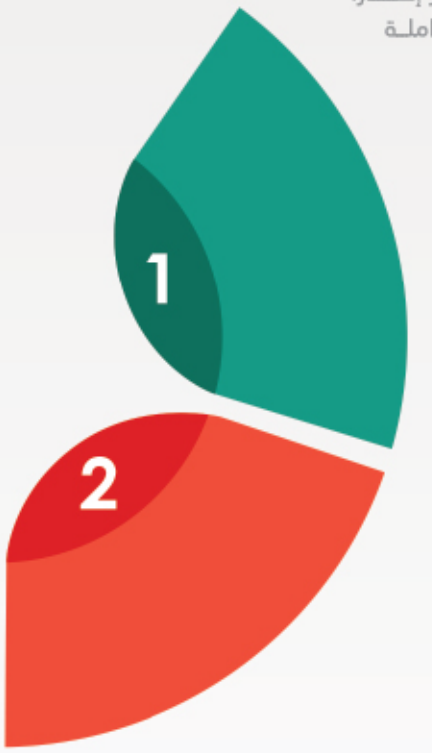

وتعالج الرؤية الوطنية خمسة تحديات تواجه دولة قطر، وهي:

* التحديث والمحافظة على التقاليد.
* احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة.
* النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط.
* مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة.
* التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها.

تستشرف الرؤية الوطنية الآفاق التنموية من خلال الركائز الأربع المترابطة التالية:

* التنمية البشرية.
* التنمية الاجتماعية.
* التنمية الاقتصادية.
* التنمية البيئية.

(2)
قانون هيئة قطر للأسواق المالية

منحت المادة رقم (8) من القانون رقم (8) لسنة 2012، بشأن هيئة قطر للأسواق المالية مجلس إدارة الهيئة كافة السلطات والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون الهيئة وتحقيق أهدافها وأول تلك السلطات والصلاحيات وضع السياسة العامة للهيئة والإشراف على تنفيذها، وإقرار خطط وبرامج ومشروعات الهيئة ومتابعة تنفيذها.

(3)

استراتيجية التنمية الوطنية

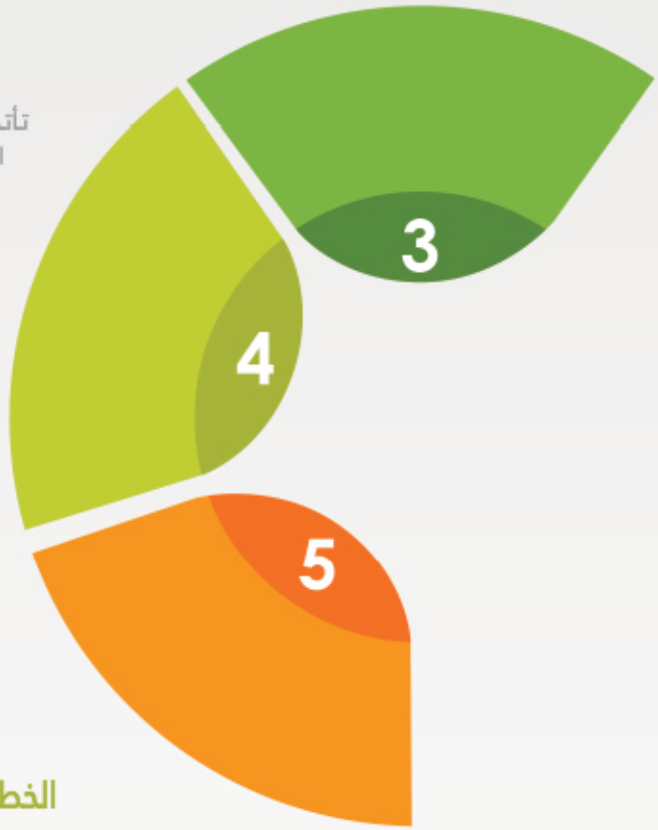

تأتي استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018 – 2022) لدولة قطر لتؤكد على عدد من القضايا المهمة والتي من أبرزها كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتحديث وتطوير التشريعات، وتعظيم الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص. كما تؤكد هذه الاستراتيجية على الاستدامة المالية والاستمرار في ترشيد النفقات وزيادة كفاءة الإنفاق والإيرادات لتمويل برامج ومشروعات التنمية، والعمل على بناء قدرات التخطيط ورفع جودة الأداء والإنجاز، إضافة إلى تحقيق الاستثمار الأمثل لظروف الحصار الذي تواجهه الدولة وتحويل هذا التحدي إلى فرصة للصمود ومحفز للبناء وتعظيم قيم العمل.

وتركز استراتيجية التنمية الوطنية الثانية على الإنسان باعتباره أداة التنمية وغايتها، فيما تركز الدولة من خلال هذه الاستراتيجية على تعزيز الإصلاحات في مجال السياسات والتحفيز، وتعزيز الإنتاجية بكافة مستوياتها، وتكريس جهود التنويع الاقتصادي.

وتهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018 – 2022) إلى استدامة الازدهار الاقتصادي من خلال العمل على تطوير البنية التحتية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، وإدارة الموارد الطبيعية.

ويتوقع أن يواصل الاقتصاد القطري نموه خلال فترة الاستراتيجية بفعل مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية، لاسيما قطاعات السلع والخدمات المتداولة.

(4)

الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (2017 - 2022)

بالتعاون مع كل من مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، تم إعداد الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي والتي تعتبر خارطة طريق تعكس توجه الدولة في خطواتها المستقبلية لبناء قطاع مالي سليم ومرن من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي المستدام، وتهدف الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي إلى تحقيق **خمسة أهداف رئيسية هي:** **1-** تعزيز الرقابة على القطاع المالي والتعاون الرقابي. **2-** تطوير الأسواق المالية وتعزيز الابتكار المالي. **3-** المحافظة على نزاهة النظام المالي والثقة فيه. **4-** تعزيز الشمول والتثقيف المالي. **5-** تطوير رأس المال البشري.

(5)

أهداف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية - الأيسكو (IOSCO)

ترتكز استراتيجية الهيئة على تحقيق أهداف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، التي تختص بوضع وتحديد المعايير الدولية لعمليات الرقابة والاشراف والتي يجب على جميع الدول الأعضاء الالتزام بها واستيفاء **متطلباتها، وهي:**

* حماية المستثمر.
* ضمان عدالة وفاعلية وشفافية الأسواق.
* الحد من المخاطر النظامية.

الأوراق الماليـة المرخصـة للتـــداول في الســـوق

* أسـهم
* سنـدات حكـومية
* أذونـــات خزينـة
* وحـدات صناديـق الاسـتثمار
* وحدات صناديق الاستثمار العقارية
* حقـوق الاكتتـاب
* ســندات وصكـــوك الشركـات المسـاهمة المدرجـة

أنشـطة الخدمـات الماليـة المرخـص بمزاولتهـا من الهيئـة

* تنفيـذ أوامر بيـع أو شـراء الأوراق الماليـة لصالح الغير
* تـداول الأوراق الماليـة لصالح الشخص نفسـه
* أمانـة الاستثمـار
* اقـراض واقتـراض الأوراق الماليـة
* التداول بالهامـش
* تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة
* تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية)
* إدارة الاستثمـار في الأوراق الماليـة
* التعهـد بتغطيـة إصـدار الأوراق الماليـة
* إدارة إصـدار الأوراق الماليـة
* تزويـد السيولـة
* صناعـة السـوق
* الأعمال والخدمات التي تمارسها الأسواق المالية المنظمة
* الأعمال والخدمات التي تمارسها جهة الإيـداع
* الأعمال والخدمات التي تمارسها شركة مقاصة
* الأعمـــال والخدمـــات والأنشطـة الأخرى التي تحددهـا اللوائـح والأنظمـة الصـادرة عن الهيئـة

الخاضعـون لرقابـة الهيئـة

وفقـاً لحكم المادتيـن (13، 14) من لائحـة هيئة قطـر للأسـواق الماليـة الصادرة بقـرار مجلس إدارة الهيئـة رقم (1) لسنة 2008، لا يجوز مزاولة أنشطة الأسـواق الماليـة في الدولـة أو منهـا، باستثناء الأسـواق وجهـات الإيـداع الخاضعـة لرقابـة الهيئـة، والشركات المرخصة من الهيئـة:

ويعتبـر العمـل خاضعـاً للرقابـة إذا كـان سـوقاً مالياً مرخصاً أو جهة إيـداع او ما ينـدرج ضمن فئـة أو أكثر من الأنشطة المنصوص عليها في الملحق الثاني المرفق باللائحة، والمتعلقة بواحدة أو أكثر من الأوراق الماليـة المرخص بها، أو إذا كان يجـري القيـام به على أساس عمل احترافي.
وفيما يلي الأشخاص والكيانـات والأفـراد الخاضعين لرقابة الهيئة:

(1)

الأسـواق الماليـة

شركـة بورصـة قطـر

تأسست شركة بورصة قطر (شركة مساهمة قطرية) بموجب قرار وزير الأعمال والتجارة رقم (161) لسنة 2009، الصادر بتاريخ 2009/06/25، المنشور بالعدد الأول من الجريدة الرسمية في 2011/01/25، مرفقاً به النظام الأساسي بعد إقراره من الهيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة بورصة قطر قامت بتحويل شكلها القانوني إعمالا لحكم المادة (207) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015، إلى (شركة مساهمة قطرية خاصة)، وعليه قامت بتعديل عقد تأسيسها، ونظامها الأساسي تبعاً لذلك وصدر به قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (291) لسنة 2017، ناصاً في مادته رقم (3) على أنه: "لا يترتب على تحول الشركة نشوء شخص معنوي جديد، وتظل الشركة محتفظة بحقوقها والتزاماتها السابقة على التحول، ويعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وإشهاره وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015". وقد حددت المادة رقم (2) من كل من عقد التأسيس، والنظام الأساسي المعدل للشركة أغراضها.

ومرخص لشركة بورصة قطر بالأسواق التالية:

- السوق الرئيسية
- سوق الشركات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة)
- سوق الصناديق الاستثمارية
- سوق السندات والصكوك (سندات حكومية، وأذونات الخزينة)
- سوق الصناديق العقارية

(2)

الإيـداع والحـفظ

شركـة قطـر للإيـداع المركـزي للأوراق الماليـة

تأسست شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (شركة مساهمة قطرية خاصة) بموجب قرار وزير الأعمال والتجارة رقم (36) لسنة 2012، الصادر بتاريخ 2012/06/03، المنشور بالعدد التاسع عشر من الجريدة الرسمية في 2014/12/20.

وحيث أن كافة الأنشطة المحددة بغرض الشركة وفقا للمادة (3) من عقد تأسيسها، والمادة (3) من نظامها الأساسي لا يجوز مزاولتها إلا بترخيص من الهيئة، أنهت الشركة إجراءات ترخيصها من الهيئة في 2013/01/29، للعمل كجهة إيداع، وحفظ الأوراق المالية، ونقل الملكية، والتسجيل وإجراء عمليات المقاصة للأوراق المالية.

(3)

الشركات والصناديـق المدرجـة

أولاً: الشركـات المدرجـة

بـإدراج شركة قطـر لصناعة الألومنيـوم "قامكـو". خلال الربع الأخير من سنة 2018، بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة قطـر(46) شركـة، بإجمالي عدد أسـهم (13,585,875,839) سـهماً، وبقيمة سـوقية تبلغ (588.72) مليار ريال قطري تقريباً بما يعادل (161.29) مليار دولار أمريكي. **وفيما يلي قوائم بالشركات المدرجة مصنفة وفقاً للقطاع الذي تنتمي له كل شركة:**

الشركـات المرخص بإدراجـها من قبل الهيئـة كما في نهاية سنة 2018

	إسـم الشـركة	إجمالي عدد أسهم الشركة المكتتب به	أدنى سعر للسهم خلال العام (ريال قطري)	أعلى سعر للسهم خلال العام (ريال قطري)
	قطـاع البنـوك والخدمـات الماليـة			
1	بنـك قطـر الوطني *	923,642,857	116.66	200.50
2	مصـرف قطـر الإسـلامي *	236,293,200	92.00	160.00
3	البنـك التجاري *	404,725,375	27.00	42.49
4	بنـك الدوحـة *	310,046,702	19.75	34.98
5	البنـك الأهلي القطـري	210,360,435	27.30	44.49
6	بنـك قطـر الدولـي الإسـلامي *	151,368,749	49.05	68.00
7	مصـرف الريـان *	750,000,000	33.01	42.78
8	بنـك الخليـج التجاري	360,000,000	10.70	14.35
9	بنـك قطـر الأول *	200,000,000	3.97	7.70
10	الشركـة الوطنيـة للإجـارة	49,480,200	8.40	11.70
11	دلالـــة للوساطة والاستثمار القابضة	28,416,000	8.92	17.20
12	شركـة قطـر وعمان للاسـتثمار	31,500,000	5.24	8.40
13	المجموعـة الإسـلامية القابضة	5,663,581	20.70	41.50
	الإجمالـي	***3,661,497,099***	---	---
	قطاع الخدمـات والسـلع الاستهلاكيـة			
14	شركـة زاد القابضـة	14,389,175	65.70	108.89
15	القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية	11,550,000	4.23	6.74
16	السـلام العالمية للاسـتثمار المحدود	114,314,587	4.11	7.50
17	الرعايـة الطبيـة *	28,144,100	55.12	87.90
18	شركـة قطـر للسينما وتوزيع الأفـلام	6,280,795	14.86	27.98
19	شركـة قطـر للوقـود *	99,425,576	101.00	196.00
20	شركـة ودام الغذائيـة	18,000,000	56.51	77.00
21	مجمع شركات المناعـي	45,619,200	43.08	68.00
22	الميـرة للمواد الاسـتهلاكية	20,000,000	133.21	163.50
	الإجمالـي	***357,723,433***	---	---

* الشركـة من ضـمن المؤشـر العـام في نهايـة 2018

	إسـم الشـركة	إجمالي عدد أسهم الشركة المكتتب به	أدنى سعر للسهم خلال العام (ريال قطري)	أعلى سعر للسهم خلال العام (ريال قطري)
	قطـاع الصـناعة			
23	الشركة القطرية للصناعات التحويلية	47,520,000	37.00	45.45
24	شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت	65,352,894	53.00	71.98
25	شركة صناعات قطر *	605,000,000	92.10	144.97
26	مجموعة المستثمرين القطريين (الخليج القابضة سابقا)	124,326,778	27.65	41.65
27	شركة الكهرباء والماء القطرية *	110,000,000	170.01	205.25
28	أعمال القابضة	630,000,000	7.77	11.65
29	شركة الخليج الدولية للخدمات *	185,840,869	16.20	21.50
30	شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة *	1,256,317,500	12.50	17.90
31	مجموعة استثمار القابضة	83,000,000	4.80	6.85
32	قطر لصناعة الألومنيوم "قامكو"	558,012,000	11.81	18.90
	الإجمالي	***3,665,370,041***	---	---
	قطـاع التأميـن			
33	شركة قطر للتأمين *	318,905,875	32.80	61.00
34	شركة الدوحة للتأمين	50,000,000	12.03	15.38
35	الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين	87,506,703	38.07	50.99
36	مجموعة الخليج التكافلي	25,527,902	8.00	14.37
37	الشركة الإسلامية القطرية للتأمين	15,000,000	47.50	60.00
	الإجمالي	***496,940,480***	---	---
	قطـاع العقـارات			
38	شركة المتحدة للتنمية *	354,086,250	13.60	17.65
39	شركة بروة العقارية *	389,124,637	31.51	40.75
40	إزدان القابضة	2,652,496,691	7.81	13.40
41	مزايا قطر للتطوير العقاري	115,762,500	6.33	9.30
	الإجمالي	***3,511,470,078***	---	---

* الشركة من ضمن المؤشر العام في نهاية 2018

	إسـم الشـركة	إجمالي عدد أسهم الشركة المكتتب به	أدنى سعر للسهم خلال العام (ريال قطري)	أعلى سعر للسهم خلال العام (ريال قطري)
	قطـاع الاتصـالات			
42	Ooredoo *	320,320,000	65.71	102.99
43	فودافـون قطـر *	845,400,000	6.30	9.76
	الإجمالـي	***1,165,720,000***	---	---
	قطـاع النقـــل			
44	شركـة الملاحـة القطريـة *	114,525,200	51.11	76.32
45	شركـة الخليـج للمخـازن	58,603,148	35.7	51.80
46	نـاقـلات *	554,026,360	13.55	18.90
	الإجمالـي	***727,154,708***	---	---

* الشركـة من ضـمن المؤشـر العـام في نهايـة 2018

ثانيـــاً: الصناديق المدرجـــة

بتاريخ 2012/06/06، أصـدر رئـيس مجلـس إدارة الهيئـة قواعد إدراج وحدات الصناديق الاستثمارية بالقرار رقم (1) لسنة 2012، وبتاريخ 2015/06/10، أصـدر مجلـس إدارة الهيئـة قواعـد إدراج وحـدات الصناديـق الاستثماريـة العقاريـة بالقـرار رقـم (1) لسنة 2015.

ويبلغ عدد الصناديق الاستثمارية المدرجة في بورصة قطـر صندوقين هما:

- صـندوق مؤشـر بورصـة قطـر للصناديـق المتداولـة (QETF)
- صـندوق الريـان قطـر المتـداول (QATR)

(4)

شركـات الخدمـــات الماليـــة

وفقـا لحكـم المـادة (3) من نظـام خدمـات الأوراق الماليـة الصـادر بقـرار مجلس إدارة هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة رقـم (5) لسـنة 2009، لا يجـوز لأي شـخص مزاولـة أنشـطة خدمـات الأوراق الماليـة في الدولـة أو منها إلا بعـد الحصـول على ترخيـص بذلك من الهيئـة, وفيمـا يلي **الشركـــات المرخـــص لها بممارسـة أنشـطة الخدمـات الماليـــة:**

	إسـم الشـركة		النشـــاط
1	المجموعـــة للأوراق الماليـــة	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
		3	تـزويد السـيولة
		4	إدارة الاسـتثمار في الأوراق الماليـة
		5	التـداول بالهامـش
		6	اقـراض واقتـراض الأوراق الماليـة
		7	إدارة اصـدار الأوراق الماليـة
		8	تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة
2	شركة البنـك التجـاري للخدمـات الماليـة	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
		3	تـزويد السـيولة
		4	التـداول بالهامـش
3	شركـة كيـــو إن بـي للخدمـات الماليـة	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
		3	تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة
		4	التـداول بالهامـش
4	كـيو إنفسـت ذ.م.م	1	أمانـة الاستثمار
		2	التعهـد بتغطيـة إصدار الأوراق الماليـة
		3	إدارة إصـدار الأوراق الماليـة
		4	تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة
5	دلالـــة للوسـاطة	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
		3	إدارة الاسـتثمار في الأوراق الماليـة

	إسـم الشـركة		النشـــاط
6	شركـة قطـر للأوراق الماليـة	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
		3	تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة
7	الإسـلامية للأوراق الماليـة	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
8	الريـــان للاسـتثمار ذ.م.م	1	إدارة الاسـتثمار في الأوراق الماليـة
		2	إدارة إصـدار الأوراق الماليـة
9	العالميـة للأوراق الماليـة	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
10	دلالـــة للوسـاطة الإسـلامية *	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
11	مجموعـة الاسـتثمارات الخليجيـة	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
12	شركـة الأهلـي للوسـاطـة	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
13	الريـــان للوسـاطـة الماليـــة **	1	تنفيـذ أوامـر بيع أو شـراء الأوراق الماليـة لصـالح الغيـر
		2	تـداول الأوراق الماليـة لصـالح الشـخص نفسـه
14	كـيو ان بـي كـابيتـال ذ.م.م	1	تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة
		2	إدارة إصـدار الأوراق الماليـة
15	أمـــوال ذ.م.م	-	إدارة الاسـتثمار في الأوراق الماليـة
16	بنـك اتـش اس بـي سـي الشـرق الاوسـط المحـدود	-	تقديـم خدمـات حفظ الأمـوال (النقـود أو الأوراق الماليـة)
17	سـتانـدرد تشـارتـرد بنـك	-	تقديـم خدمـات حفظ الأمـوال (النقـود أو الأوراق الماليـة)
18	بنـك قطـر الوطنـي	-	تقديـم خدمـات حفظ الأمـوال (النقـود أو الأوراق الماليـة)
19	بـي كـا إف	-	إدارة إصـدار الأوراق الماليـة

* قـرر مجلس إدارة شركة دلالـة للوساطة والاسـتثمار القابضة ش.م.ق في اجتماعه رقم 5 لسنة 2017 دمـج شركتي دلالة للوساطة ودلالة للوساطة الإسلامية التابعتين لها وقد وافقـت الهيئـة بشكل مبدئي على الدمـج بموجـب كـتاب الهيئـة بتاريـخ 10 يناير 2018. وكـان اخـر يـوم تـداول لها بتاريخ 06 سبتمبـر 2018.

** تـم تعليق أنشطة الشركة بنـاء على طلبها لمدة عامين انتهيـا في 22 فبرايـر 2019

(5)

المدققـون الخارجيــون

الأشخاص المرخص لهم للقيام بأعمال مراجعة وتدقيق البيانات والتقاريـر الماليـة وإبـداء الرأي فيها، وفيما يلي قائمة بالمسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئـة:

	إسـم الجهـــة	تاريـــخ التسجيـل
1	رودل آند بارتنر	2015/01/25
2	طلال أبو غزالة وشركاه	2015/03/09
3	مكتب آرنست آند يونغ	2015/03/09
4	شركة كي بي إم جي	2015/03/09
5	برايس ووترهاوس كوبرز	2015/03/24
6	ديلويت آند توش	2015/03/24
7	مكتب سعود عبد الله آل حنزاب محاسبون قانونيون	2015/12/21
8	مورسون مينون محاسبون قانونيون وشركاه	2017/12/31
9	مورستيفنز وشركاه	2018/07/16

(6)

المقيمــون الماليــون

الأشخاص المرخص لهم بإعداد دراسات التقييم المالي لأي عملية لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأي من الجهات المدرجة أو الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وفيما يلي قائمة بالمسجلين بجدول المقيمين الماليين لدى الهيئـة:

	إسـم الجهـــة	تاريـــخ التسجيـل
1	رودل آند بارتنر	2015/01/25
2	ديلويت آند توش	2015/01/26
3	مكتب آرنست آند يونغ	2015/03/09
4	مكتب كي بي إم جي (ذ.م.م)*	2015/03/09
5	برايس ووترهاوس كوبرز (ذ.م.م)*	2015/03/24
6	شركة اكسس مورستيفنز	2015/10/08
7	مكتب سعود عبد الله آل حنزاب محاسبون قانونيون	2015/12/21
8	بي كا إف	2016/04/10
9	مورسون مينون محاسبون قانونيون وشركاه ذ.م.م*	2017/11/15

* شركة مسجلة لدى مركز قطر للمال

(7)

مديـرو الطـرح ومستشـارو الإدراج في السوق الرئيسية

تعين جهـة الإصدار مديـرا للطرح أو مستشارا للإدراج وفقاً للطلب المقدم للهيئـة لطرح أو إدراج ورقـة ماليـة بالسوق للقيـام بالمهـام المحـددة بالمادة رقم (11) من نظام طـرح وإدراج الأوراق الماليـة الصـادر بقرار مجلس إدارة الهيئـة رقم (3) لسنة 2010، المعـدل، وفيما يلي قائمة بمديري الطرح ومستشاري الإدراج المرخصيـن من الهيئـة:

	إسـم الجهـــــة	الأنشـطة
1	المجموعـة للأوراق الماليـة	إدارة إصـدار الأوراق الماليـة. تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة.
2	كيـو إن بـي كـابيتال ذ.م.م	إدارة إصـدار الأوراق الماليـة. تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة.
3	كيـو إنفسـت ذ.م.م	إدارة إصـدار الأوراق الماليـة. تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة.
4	الريـان للاسـتثمار ذ.م.م	إدارة إصـدار الأوراق الماليـة.
5	بـي كـا إف	إدارة إصـدار الأوراق الماليـة.
6	شركـة كيـو إن بـي للخدمات الماليـة	تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة.
7	شركـة قطـر للأوراق الماليـة	تقديـم المشـورة بشـأن الأوراق الماليـة.

(8)

مستشارو الإدراج في السوق الثانية (سوق الشركات الناشئة)

تعين جهـة الإصـدار مستشارا للإدراج وفقا للطلب المقدم للهيئـة لطرح أو إدراج ورقـة ماليـة بالسوق للقيـام بالمهام المحددة بالمادة رقـم (11) من نظام طـرح وإدراج الأوراق الماليـة في السوق الثانيـة (سوق الشركات الناشئة) الصـادر بقـرار مجلس إدارة الهيئـة رقـم (2) لسنة 2011، المعدل، وفيما يلـي قائمـة بمديـري الطـرح ومستشاري الإدراج المسجليـن لدى الهيئـة:

	إسـم الجهـــــة	التاريـــخ
1	ديلويـت آنـد تـوش	2015/05/18
2	رودل آنـد بارتنـر	2015/05/18
3	كي بـي إم جـي ذ.م.م	2015/05/18
4	شركـة اكسـس مورسـتيفنـز	2016/04/10
5	برايـس ووترهـاوس كوبـرز ذ.م.م	2016/09/08

(9)

أمنـاء الحـفظ

يقدم أمناء الحفظ خدمات حفظ النقـود أو الأوراق المالية التي تخص أي مستثمر فيما يتعلـق بالاستثمار في الأوراق المالية التي تصدر إلى عامة الجمهور أو يجري تداولها في سـوق خاضعة لرقابـة الهيئـة، أو القيـام بالأنشـطة المتفرعـة عن ذلك، وفيما يلي أمناء الحفظ المرخصين من الهيئة:

- بنـك قطـر الوطني
- بنـك سـتاندرد تشـارترد
- بنـك إتـش إس بي سي الشرق الأوسط

(10)

الأفراد المعتمدون والوظائف الخاضعة للرقابة

الفـرد المعتمـد هو كـل شـخص طبيعـي حصـل على ترخيـص أو موافقـة من الهيئـة لمزاولـة إحدى الوظائـف الخاضعـة للرقابـة والمحـددة بالمـادة رقـم (7) من المرفـق الثـاني من نظـام خدمـات الأوراق الماليـة الصـادر بقـرار مجلس إدارة الهيئـة رقـم (5) لسنة 2009.

(11)

المتعاملـون في الأوراق الماليـة

كـل من لـه صـلة بعمليـات الشراء والبيـع وانتقـال الملكيـة والتسجيـل والإقـراض والاقتـراض، التي يكون محلها الأوراق الماليـة المرخص بها في السوق، سواء تمت هذه العمليات مباشرة أم بالوساطة.

أهـم لجـان الهيئـة

(1)
لجنـة التحقيـق

تختـص بإجـراء التحقيقـات في المخالفـات أو الشكـاوى أو أيـة أمـور أخرى يكلفها بها الرئيس التنفيـذي، وترفع اللجنة تقريـراً كتابياً إلى الرئيس التنفيذي بنتيجة التحقيق يتضمن وصفاً للمخالفة محـل التحقيـق وإسـم من نسـبت إليهـم المخالفـة، وملخصـاً عن الاجـراءات التي قامـت بها والنتيجـة التي توصـلت إليها وتوصياتها.

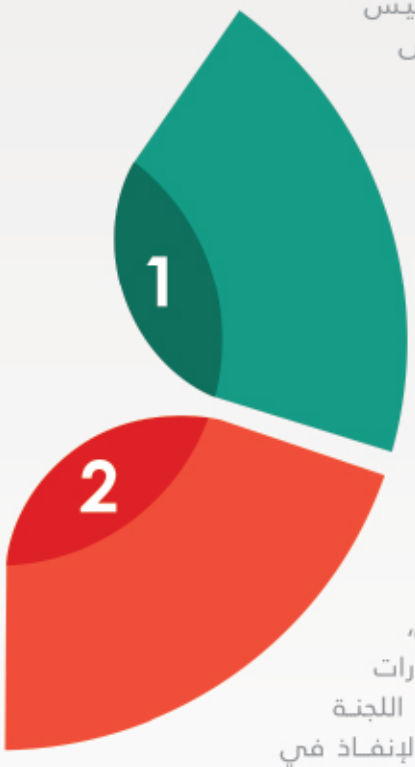

(2)
لجنـة المحاسـبة

تختـص دون غيرهـا، بالنظـر فيما يحيلـه إليها الرئيـس التنفيـذي، أو من ينيبه، من وقائـع خاصة بالمحاسبة عن المخالفات والشكاوى، والبـت في الشكاوى والتظلمات من قـرارات الجهات الخاضعة لرقابـة الهيئـة، وتتمتـع اللجنـة بكافة سـلطات وصلاحيات المحاسبة والإنفـاذ في إجراءات الجـزاء المنصوص عليها في قانون الهيئة واللوائـح والقـرارات الصادرة تنفيـذاً لـه.وتصـدر اللجنـة قراراتهـا بأغلبيـة الآراء، ويجـوز التظلـم من قـرار لجنة المحاسبـة خلال خمسة عشر يوماً من تاريـخ اسـتلام القـرار.

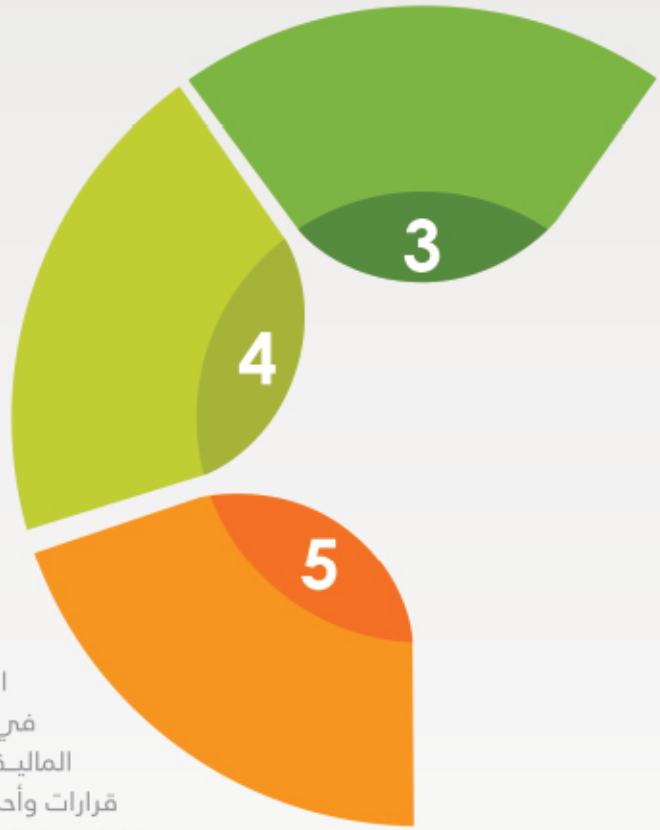

(3)

لجنة التظلمات

تختص بالبت في التظلمات من القرارات الجزائية التي تصدرها الهيئة، وتتشكل من أحد رؤساء محكمة الاستئناف، وعضوية اثنين من قضاتها، يختارهم المجلس الأعلى للقضاء واثنين من ذوي الخبرة في مجال تعاملات الأوراق المالية يرشحهم مجلس إدارة الهيئة. وتصدر اللجنة قرارتها بأغلبية الأصوات، وتكون قرارتها بالبت في التظلمات نهائية، ويجوز الطعن عليها أمام محكمة الاستئناف.

(4)

لجنة تسوية المنازعات

تختص بتسوية المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية في الأسواق المالية بطريق التحكيم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في لائحة تسوية المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية بطريق التحكيم، وتصدر اللجنة قراراتها وأحكامها بالأغلبية، ولها أن تصدر قرارات وأحكام نهائية منفصلة حول المسائل ذات الصلة أثناء نظر النزاع، ولها أن تصدر قرارا باعتماد التسوية الودية للنزاع بناء على طلب أحد الأطراف.

(5)

لجنة التراخيص

تختص بدراسة طلبات الترخيص التي تقدم للهيئة من الشركات الراغبة في ممارسة أي من أنشطة الخدمات المالية التي لا يجوز مزاولتها إلا بترخيص من الهيئة، وطلبات اعتماد الأفراد لمزاولة أي من الوظائف الخاضعة لرقابتها، وطلبات تجديدها، وكذلك طلبات تسجيل المدققين والمقيمين، بالإضافة إلى دراسة طلبات إدراج الأوراق المالية. ترفع اللجنة تقريرا بالرأي والتوصية بشأن كل طلب للرئيس التنفيذي للهيئة.

2

تمثيل الهيئة
محلياً ودولياً

2018

أولاً
محلياً

(1)
لجنـة الاستقرار المالي ومراقبـة المخاطـر

تختـص لجنـة الاستقرار المالي ومراقبـة المخاطـر بدراسـة المخاطـر الناجمـة وكذلك المحتملـة على جميـع الخدمـات والأعمـال والأنشطـة والأسـواق الماليـة ووضع الحلـول والمقترحـات الخاصـة بذلك، وبالتنسيق بين الجهات التنظيمية والرقابية والإشرافية في الدولـة، والعمـل على تعزيـز التعـاون وتبـادل المعلومـات فيما بينها، بما يساعد على إيجـاد بيئـة تنظيميـة ورقابيـة متجانسة ومتعاونـة. كـما تقتـرح السياسـات المتعلقـة بالتنظيـم والرقابـة والإشـراف، بما في ذلك الترخيـص ومكافحـة غسل الأمـوال، وغيرها من السياسات المتعلقة بالخدمات والأعمال والأنشطة والأسـواق الماليـة.
وترفـع اللجنـة توصياتها ومقترحاتها في هذا الشأن لمجلس إدارة مصـرف قطـر المركـزي لاعتمادهـا ومتابعة تنفيـذها.

كما أن الهيئـة ممثلة باللجنتيـن الفرعيتين التاليتيـن:

* اللجنـة الفرعيـة للاستقرار المالي ومراقبـة المخاطـر

تتولـى اللجنـة مسؤوليـة إعـداد تقريـر مؤشـرات الاستقرار المالي الذي يعالـج عددا من المسائل والتي تشمل ملخص عن مستويات المخاطـر العالمية والتوقعات المتعلقة بها، وخريطة شـاملة حـول التطـورات والمخاطـر الأساسية المتعلقة بالاستقرار المالي، وأخرى إقليميـة تركـز على منطقة الشـرق الأوسط وشـمال أفريقيـا ودول مجلس التعـاون الخليجي، إضافة الى المخاطـر الأساسية للاستقرار المالـي في قطـر، ومستويـات واتجاهـات المخاطـر الاقتصادية الكلية والمحليـة، مع مقاييس ومؤشـرات محـددة للأسواق المصرفيـة والتـأمينيـة والرأسماليـة، وتوقعـات المخاطـر في قطـر.

* لجنـة الاستقرار المالـي والرقابة الماليـة (لجنـة الاشـراف)

تقـوم لجنـة الإشراف بالمساعدة في معالجـة المسائل الناشئة بموجب المـادة رقم (116) من قانـون مصـرف قطـر المركـزي، لإنشاء بيئـة رقابـة متجانسـة ومتعاونـة بين الجهـات الرقابيـة في الدولـة.
ويتعيـن على لجنـة الإشراف تقديم التوصيـات حول سياسات التنظيم والرقابـة والإشراف بهدف تعزيـز الاتسـاق وتخفيـف المخاطـر المحتملة على النظام المالي، وتعزيـز وجود بيئـة رقابيـة متجانسة ومتعاونـة بين الجهـات الرقابيـة في الدولـة، وتوفيـر التبادل المفتـوح للمعلومات بين الأعضـاء فيما يتعلق بالتطـورات الرقابيـة والمخـاوف الإشرافية التي تتعلق بالكيانـات الخاضعة للإشراف أو التي تؤثـر عليها، واقتـراح تعديـل في السياسة الرقابيـة لإزالـة أي مجال للتحكيـم الرقابـي، إضافة إلى تنفيـذ أي مهـام أخرى على النحـو الذي تحـدده لجنـة الاستقرار المالـي ورقابـة المخاطـر من وقت لآخـر.

(2)

لجنة أمن المعلومات في القطاع المالي

تقوم اللجنة بمهام التنسيق مع اللجنة الوطنية لأمن المعلومات فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات، ووضع استراتيجية لتطبيق سياسات ومعايير أمن المعلومات للقطاع المالي في الدولة.

(3)

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تشكلت اللجنة برئاسة نائب محافظ مصرف قطر المركزي، وعضوية 14 جهة حكومية تشمل جهات إنفاذ القانون، والجهات الرقابية على القطاع المالي وغير المالي، ومؤسسات حكومية أخرى معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتقوم اللجنة بالتنسيق مع مختلف الجهات في الدولة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن التواصل والتعاون مع الكيانات الإقليمية والدولية النظيرة لتوحيد الجهود الرامية لمكافحة غسل الأموال.

(4)

فريق عمل استراتيجية القطاع المالي

فريق العمل الذي أعد الاستراتيجية الثانية للجهات الرقابية على القطاع المالي (2017-2022)، ويعمل على اقتراح آلية تنفيذ الخطة ومراحل التنفيذ، وأية موضوعات ذات صلة تتعلق بالخطة.

(5)

فريق عمل النافذة الواحدة

فريق العمل الذي يقوم بدراسة طلبات إدراج الأوراق المالية في السوق، والمشكل بهدف تيسير الإجراءات وسرعة البت في تلك الطلبات.

(6)

فريق عمل المسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة قطر

يختص هذا الفريق باقتراح وصياغة المبادئ والمعايير للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الدولة، وقد تم تشكيله برئاسة وزارة الاقتصاد والتجارة. ويضم فريق العمل في عضويته عددا من الوزارات والجهات الحكومية المعنية، وممثلين عن القطاع الخاص القطري.

(7)

الدرع الأمني الالكتروني في وزارة الداخلية

مشروع يهدف إلى رفع مستوى الأمن الإلكتروني بالدولة وتعزيز حماية البنى التحتية المعلوماتية والشبكات الإلكترونية الحيوية بالدولة. يأتي تنفيذه وفقاً للتعميم رقم (2) لسنة 2017 الصادر من مكتب معالي رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً دولياً

(1)
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

أصبحت هيئة قطر للأسواق المالية عضوا في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الأيسكو" في سنة 2013 وحصلت على العضوية الكاملة (Ordinary Member). ومنذ ذلك الوقت وهي تسعى لاستمرارية تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية في قطاع أسواق المال القطرية، وذلك في إطار السعي الدائم لتطوير الأنظمة والقوانين المتعلقة بدعم البنية التشريعية للأسواق المالية والطموح في الحفاظ على دعم ترقية أسواق المال القطرية وعملا على تثبيت مركزها في الأسواق الناشئة وحتى تصل إلى مرتبة الأسواق المتقدمة.

تشارك هيئة قطر للأسواق المالية في اللجان الرئيسية لمنظمة الأيسكو، والتي تشمل:

*** اللجنة الرئاسية (Presidents Committee)**

تتكون من جميع رؤساء الأعضاء الاعتياديين والمنتسبين وتجتمع اللجنة مرة واحده في السنة.

*** لجنة النمو والأسواق الناشئة**
(Growth & Emerging Markets Committee-GEMC)

هي أكبر لجان الآيسكو، وتمثل (75%) من الأعضاء، وتضم (89) عضوا من الدول الأسرع نمواً في الاقتصاد، و (10) من أعضاء مجموعة العشرين G20، وتسعى هذه اللجنة إلى تعزيز عملية التنمية وزيادة كفاءة أداء أسواق الأوراق المالية والأسواق الناشئة، وتوفير برامج التدريب والمساعدة التقنية للأعضاء، فضلاً عن تسهيل تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا والخبرات بين الأسواق المالية.

* اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط
(Africa & Middle East Regional Committee-AMERC)

تتكون من الأعضاء الكاملين والمنتسبين لدول الإقليم ومن بينهم دول الخليج العربي، والدول العربية، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والدول الإفريقية؛ وتجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة لمناقشة أهم القضايا والتطورات والمخاطر الخاصة بالإقليم.

* مجموعة رصد فاعلية مذكرة التفاهم متعددة الأطراف
(MMoU Monitoring Group)

وقعت الهيئة مذكرة التفاهم متعددة الأطراف في سنة 2013، والتي تسعى من خلالها إلى تقوية العلاقات مع أعضاء المنظمة، وتمثل هذه المذكرة إطارا رئيسيا للتعاون الدولي بين جميع الأعضاء، والذين يصل عددهم إلى أكثر من (120) عضوا، من بينهم (6) أعضاء جدد انضموا خلال سنة 2018.

وتقوم هذه المجموعة برصد فاعلية مذكرة التفاهم والتعاون الناتج بين أطرافها، حيث يتم تحليل العديد من البيانات التي تفيد بتطوير آلية التنفيذ ورصد أية خلافات أو تهاون في التطبيق، بالإضافة إلى تطوير مفهوم التعاون الفعلي عند تناول ومتابعة القضايا الخاصة بتفعيل بنود المذكرة بين الأعضاء.

* لجان السياسات الخاصة بالمنظمة
(Policy Committees)

من أبرز ما تقدمه منظمة الآيسكو هو نتاج عمل لجان السياسات لديها، وقد تم تشكيل (8) لجان ثابتة مكلفة كل منها بمجال متخصص تعمل من خلاله وتركز جهودها وخبراتها في تقديم الدراسات والأبحاث الميدانية وأفضل المعايير والمقترحات لمواكبة التطورات بأسواق رأس المال حول العالم.

تعـد (الأيســكو) أرفـع منظمـة مهنيـة دوليـة في مجـال الرقابـة والإشـراف على أسـواق المـال، وهي تجمـع بين منظمـي الأسـواق الماليـة في العالـم والمعتـرف بها كمعيار عالمـي لقطاع الأوراق الماليـة. تأسسـت (الأيسـكو) سـنة 1983، فيما تتخذ من العاصمة الإسبانية مدريـد مقـرا دائماً لها. وتضـم المنظمـة في عضـويتها أكثـر من 120 جهة رقابية دولية. وتضطلع المنظمة الدولية بوضع المعايير اللازمة لعمليات الرقابة والاشـراف والمعترف بها من قبل المجتمـع المالـي الدولـي. وتسـعى "الأيسـكو" إلى تعزيـز الصلاحيات الرقابية والإشرافية لهيئات أسواق المـال عن طريـق التعـاون على الصعيد الدولـي، وتعزيـز فاعلية هيئـات أسواق المـال للكشـف عن الجرائـم الماليـة ومكـافحتها عبر الحـدود، بالإضـافة إلى ضمان إنفاذ قوانين هيئـات أسـواق المـال بحـق المخالفيـن عبر الحـدود.

وتتمثـل أهـم أدوات التعـاون النافـذة بالمنظمـة الدوليـة، في التـزام أعضـاء المنظمـة بتوقيـع مذكـرة تفاهـم متعددة الأطراف لضمان التعاون وتوحيـد الأهـداف العامة بين جميع أعضائها، وتمثـل هذه المذكـرة إطـارا رئيسيا للتعـاون الدولـي بين جميع أعضاء المنظمة، وتعـد بمثابـة العمود الفقري والإلتـزام الأخلاقي في التعاملات بين الدول الأعضـاء، خاصـة في حـال حـدوث أية اختلافـات، فإن المنظمـة تعمـل على إنفـاذ بنـود مذكـرة التفاهـم لتثبيـت أهميـة الاتفاقيـة بين الدول وفاعليـة المنظمـة، وللتذكيـر بأهميـة العمـل المشترك والتعـاون الدولـي، وتلـزم المذكـرة جميـع الأعضـاء بمسـاعدة بعضهم في التحقيقـات، وتبـادل المعلومـات بهدف ضمان إنفـاذ القوانيـن والأنظمـة وحمايـة الأسـواق، وعـدم تمكيـن المخالفين من الهـروب عبر الحـدود أو تكـرار مخالفـاتهم في دول أخـرى.

وتحـرص الهيئـة على استمرارية عضويتها في "الأيسكو" والمشاركة في لجانها ومشـاريعها، كـونها اعتـراف دولـي بجـودة تشـريعـات الهيئـة ونظمها مقارنـة بالمستويات العالمية وتمثيـل الدولـة في القـرارات المهمة، كـما تفتـح أبـواب التعـاون مع جميع الأعضـاء في التدريـب وتـبادل الخبـرات والتحقيـق والضبـط، موفـراً للهيئـة سـبل

مواكبة أحدث التطورات في مجال التنظيم وآليات الرقابة في أسواق المال العالمية مما أدى إلى دعم خطط تطوير وترقية بورصة قطر في الأسواق الناشئة والسوق العالمي، وجذب الاستثمار الخارجي غير المباشر، وتشجيع المستثمرين بشتى فئاتهم على التعامل بالسوق المحلية.

كما تحرص الهيئة على إتاحة فرص التطوير والتدريب للكوادر الوطنية من أجل تنمية قدراتها المتخصصة بما يساهم في دعم النمو الوطني في سوق رأس المال عبر التعاون المستمر فيما بين الهيئة وبين منظمة الأيسكو وأعضائها، وذلك من خلال دعم فرص الإعارة للكوادر الوطنية المؤهلة، واستضافة ورش العمل المتخصصة والاجتماعات الإقليمية والدولية للجان المنظمة، إضافة إلى ترشيح موظفين من الهيئة للمشاركة في الاجتماعات وورش العمل وغيرها من الفعاليات التي تنظمها الأيسكو على مدار السنة.

(2)

مؤسسة وكالات الترميز الوطنية
(ANNA)

وقعت هيئة قطر للأسواق المالية اتفاقية شراكة مع مؤسسة وكالات الترميز الوطنية حيث انضمت الهيئة إلى هذه المؤسسة عام 2015، بغرض تطبيق أفضل الممارسات الدولية في تطوير الأسواق المالية وتوفير ما يحقق الاستقرار والشفافية وطمأنة وحماية المتعاملين في الأوراق المالية وخاصة تلك المتعلقة بتسهيل التداول في تنفيذ استراتيجيتها.

وبذلك تقوم هيئة قطر للأسواق المالية بمهمة ترقيم جميع الأوراق المالية المحلية الصادرة في الدولة برقم تعريف الأوراق المالية الدولي الموحد (International Securities Identification Number "ISIN" ورمز تصنيف الأدوات المالية "CFI" (Classification of Financial Instruments)، للحصول على رقم موحد لكل نوع من الأوراق المالية المستخدمة في الداخل والخارج، والتجارة الخارجية.

وقد أنشئت هذه المؤسسة سنة 1989 كمؤسسة عالمية لوكالات الترقيم الوطنية، وتتمثل مهمتها في توفير وسائل دقيقة وموثوق بها لتحديد ووصف الأوراق المالية التي يمكن استخدامها من قبل جميع الدول وأسواقها، والتي من أهم أهدافها أن تتعاون مع كل بلد لإصدار معرفات موحدة على الصعيد العالمي

بمشاركة الدول في اللغة المالية المتبادلة، مما يمكن رأس المال الاستثماري من التدفق بسهولة عبر الحدود، وتسهيل التبادلات الآلية الحديثة والتسوية التجارية، كما تضيف الكثير للفهم العالمي للفرص والمخاطر في الأسواق.

وتعتبر هذه الخطوة جزءاً لا يتجزأ من الجهود المتواصلة التي تبذلها الهيئة لتطوير سوق المال القطري لتكون مركزا متميزا للخدمات المالية، ما من شأنه أن يعزز تدفق واستقطاب المستثمرين بما ينسجم مع أهداف وتطلعات الهيئة. وكما أن "CFI" و "ISIN" لهما هوية معترف بها عالمياً للأوراق المالية، فإنهما تتمتعان بدور أساسي في جذب المستثمرين الدوليين، لاسيما المؤسسات المالية الدولية. فضلاً عن دورهما في زيادة وزن التمثيل الدقيق للشركات القطرية المدرجة، مع تقليل أي خطر من التحريف أو الخلط بين الكيانات المماثلة المسماة.

(3)

اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
(UASA)

إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UNION OF ARAB SECURITIES AUTHORITIES

تتمتع هيئة قطر للأسواق المالية منذ سنة 2012 بعضوية كاملة في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، ما يتيح لها فرصة المشاركة في التعاون مع الأسواق المالية والجهات الحكومية المسؤولة في كل بلد عربي عن تشريع وسن القوانين. وقد تسلمت هيئة قطر للأسواق المالية رئاسة الاتحاد خلال سنة 2012، وتقدم الرئيس التنفيذي خلال رئاسته الاتحاد باقتراح لإعادة هيكلة الاتحاد وتعديل نظامه الأساسي بما أدى إلى تطوير آلية عمله وتفعيل دوره.

وقد تأسس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية سنة 2007 كمؤسسة غير ربحية تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، ويضم في عضويته هيئات الأوراق المالية والجهات الرقابية على الأسواق في الدول العربية، ويهدف اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية إلى الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الأوراق المالية في الدول العربية بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية.

(4)

مجلـس الخدمـات الماليـة الإسـلاميـة (IFSB)

انضمت هيئة قطر للأسواق المالية سنة 2011 كعضو مشارك في مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع كل من مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وتهدف الهيئة من هذه العضوية إلى تعزيز الوعي بالقضايا ذات الصلة بالتنظيم والإشراف على صناعة الخدمات المالية الإسلامية، كما تشارك الهيئة في المؤتمرات والحلقات النقاشية والاجتماعات السنوية الخاصة بالمجلس التي يجري تنظيمها في دول مختلفة على مدار السنة.

وقد تأسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2003 ويعمل كهيئة دولية لوضع المعايير للهيئات التنظيمية والإشرافية المعنية بضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تشمل البنوك وسوق رأس المال والتأمين، كما يهدف مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى النهوض بصناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتشجيع المؤسسات المالية على تطوير هذه الصناعة بشكل يتسم بالحصافة والشفافية من خلال إدخال معايير دولية جديدة أو تكييفها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، والتوصية باعتمادها.

أداء هيئـــة قطـــر للأسواق الماليـة

2018

GLOBAL MONEY WEEK

أداء هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة خـلال 2018

تعمل هيئة قطر للأسواق المالية بمختلف إداراتها ولجانها على تنفيذ اختصاصاتها ومهامها المحددة في القانون رقم (8) لسنة 2012، بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، والمعدل بالقانون رقم (22) لسنة 2018. ويأتي أداء الهيئة في إطار تنفيذ رؤيتها الهادفة إلى الارتقاء بأسواق رأس المال القطرية لتكون نموذجا يحتذى للخدمات المالية، وتحقيقا لرسالتها الهادفة إلى حماية المستثمرين والمحافظة على استقرار ونزاهة وشفافية أسواق رأس المال، فضلا عن تنمية مستوى المهارة والمعرفة لكافة الجهات والأطراف المعنية بخدمات الهيئة وبما يساهم في دعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني.

لقد شهدت الهيئة في 2018 واحدا من أهم أعوام مسيرتها الحافلة بالنجاحات والإنجازات التي طالت مختلف أنشطتها ومجالات عملها، وذلك في إطار **تحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية 2017-2022:**

الهـدف الاستراتيجي الأول

رفع كفاءة القـدرات المؤسسيـة للهيئـة

الأهـداف الفرعيـــة

الهـدف الفرعي (1)

تطويـــر آليـة واضحـة ومستقـرة لإصـدار التشـريعات بالهيئـة

*** الأدوات التشـريعيـة**

في إطـار تعزيـز الدور التنظيمي والرقابـي والإشـرافي للهيئـة على سـوق رأس المـال في الدولـة، وفي ظـل حرص الهيئـة الدائـم على تحديث ما تصدره من تشـريعات قانونيـة، أصدرت الهيئـة القـرارات التاليـة:

- القرار رقم (1) لسنة 2018، بتعديل بعض أحكام قواعـد وإجراءات الشكاوى
- القرار رقم (2) لسنة 2018، بتعديل بعض أحكام إجراءات لجنـة التحقيـق.

وقد تم نشر القرارين بالعدد رقـم (3) من الجريدة الرسـمية الصـادر بتاريـخ 2018/2/7.

- القـرار رقـم (3) لسنة 2018، بشـأن قواعـد الأوامـر المجمعة وقـد تـم نشـره بالعـدد رقـم (17) من الجريـدة الرسـمية الصـادر بتاريـخ 2018/11/18.
- القـرار رقـم (4) لسنة 2018، بشـأن تعديـل بعض أحكام نظـام طرح وإدراج الأوراق الماليـة في السـوق الرئيسـية وقـد تـم نشـره بالعـدد رقـم (5) من الجريـدة الرسـمية الصـادر بتاريـخ 2019/3/7.
- القـرار رقـم (5) لسنة 2018، بشـأن تعديـل بعض أحكـام نظـام طرح وإدراج الأوراق الماليـة في السـوق الثانيـة وقـد تـم نشـره بالعـدد رقـم (5) من الجريـدة الرسـمية الصـادر بتاريـخ 2019/3/7.

* تجزئـة القيمـة الاسـمية للأسـهم المدرجـة في السـوق الماليـة

أعلنت الهيئـة في السـابع من يونيـو 2018، عزمها وضـع الإجـراءات اللازمـة لتجزئـة القيمـة الإسـمية لأسـهم الشركات المدرجة في السـوق الماليـة، والآليـات المناسبة لتنظيـم هذه العمليـة لتصبح القيمـة الإسـمية لكافـة الأسـهم المدرجة في السـوق الماليـة ريـالا واحدا للسـهم بـدلا من عشـرة ريـالات.

وتسعى الهيئـة من خلال هذه الخطـوة التي تـأتي في سـياق ممارستها لدورهـا التنظيمي والرقـابي والإشـرافي على سـوق رأس المـال في قطـر، إلى زيـادة آفاق الاسـتثمار في السـوق الماليـة وتوسـيع قاعـدة المسـاهمين فيهـا، إضافـة إلى جذب مزيـد من صغـار المسـتثمرين وتنويـع فـرص الاختيـار أمـام كافـة المتعامليـن في بورصـة قطـر، فضـلا عن زيـادة نسـبة السـيولة ومعدل دوران التـداول على السـهم، حيـث تسـعى الهيئـة بذلك إلى تحقيـق رسـالتها التي تهـدف إلى تنظيـم سـوق رأس المـال وتطويـره، وتـوافقا مع خطـة الهيئـة الاسـتراتيجية المتناغمة مع خطـة القطـاع المالـي للدولـة. وتجزئـة القيمـة الإسـمية للأسـهم، لتحقيـق عـدة أهـداف، أهمهـا: تخفيـض سـعر السـهم، وزيـادة عـدد الأسـهم، بهـدف إتـاحـة الفرصـة لأكبر عدد من المسـتثمرين لتـداول الأسـهم.

الهـدف الفرعي (2)

تطويـر مستـوى التواصـل مع المشـاركين بالسـوق

* اسـتطلاعات الرأي

تحـرص الهيئـة على اسـتطلاع آراء ومرئيـات كـافة الأطـراف المعنيـة بأسـواق رأس المـال في الدولـة، بشـأن ما تصـدره من تشـريعات قانونيـة تهـدف إلى تعزيـز الثقـة في آليـات عمـل الأسـواق الماليـة، وحمايـة المتعامليـن فيهـا بما يضـمن اسـتقرارها.

ومن أجـل الحـد من الأخطـار التي قـد تتعرض لها تـلك الأسـواق، قامـت الهيئـة وعبر موقعهـا الإلكـتروني، بنشـر مشـروع قواعـد إدراج وحـدات الصناديـق، ومشـروع نظـام حوكمـة الصناديـق المدرجـة، للوقـوف على آراء وملاحظـات عامـة المسـتثمرين والمتعامليـن في الأسـواق الماليـة بشـأنهما، وقامـت الهيئـة كـذلك بإرسـال نسـخه من المشـروعين لكافـة الجهـات المعنيـة لإبـداء مرئيـاتها ومقتـرحاتها حـولهمـا.

الهـدف الاستراتيجي الثاني

رفع كفاءة وفاعلية التشريعـات المنظمـة للأسـواق

الأهـداف الفرعيـة

الهـدف الفرعي (1)

تطويـر آليـة فض المنازعـات بين الأطـراف المشاركـة في الأسواق الماليـة

*** شكاوى المتعاملين في السـوق**

لأي شـخص يـرى أنه قد لحـق به أو من المحتمل أن يلحـق به ضـرر مادي نتيجـة فعـل أو امتناع عن فعل من الواجـب على المشكـو في حقـه القيـام به بموجـب تشريعـات الهيئـة أن يتقـدم بشكـوى.

وتقـوم الإدارة المختصة وفقـا لقواعد وإجراءات الشكـاوى بإعـداد تقريـر نهائـي بشأن كل شكـوى مدعمـا بالـرأي الفنـي على ضوء دراسـة وقائع كل منها، وما تـم تجميعه من الاستدلالات، وتعقيب المشكو ضده

وقـد بـلغ إجمالي الشكاوى التي تلقتها الهيئـة خلال السنة (28) شكـوى، وقد تـم التصرف فيها جميعا على النحـو الواجـب وفقـا لموضوع كل شكـوى.

* التحقيق في المخالفات لقانون الهيئة واللوائح والتشريعات

بلغ عدد التحقيقات التي أجرتها لجنة التحقيق خلال السنة (15) تحقيقاً، من بينها (10) تم إحالته إلى لجنة المحاسبة، و (4) تم حفظها، فضلا عن تحقيق واحد انتهى بتنبيه.

* المحاسبة

عقدت اللجنة (6) جلسات، وبلغ عدد المخالفات التي قيدت بسجل اللجنة خلال السنة (11) مخالفة، كما تم البت في (19) مخالفة.

* التظلمات

بلغ إجمالي عدد التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي نظرتها لجنة التظلمات وتم الفصل فيها (14)، منها (8) تظلمات تم قيدها في سجل التظلمات، و(5) طلبات وقف تنفيذ تم تقديمها إلى اللجنة، وتظلم واحد أحيل من قبل المحكمة للفصل فيه وعقدت لجنة التظلمات (15) اجتماعا خلال السنة، فيما بلغ عدد جلساتها (6) جلسات.

الهدف الفرعي (2)

إنشاء إطار تقييم ثابت بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعمل الهيئة على مكافحة أسباب وقوع الجرائم المتصلة بالأسواق المالية، وتكثف جهودها الرقابية للتأكد من التزام الخاضعين لرقابتها بتنفيذ برامجهم الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبتطوير وتحديث تلك البرامج بصفة مستمرة وفقاً للمتطلبات التي تحددها الهيئة، ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن، ولأجل متابعة ذلك أنشىء قسم خاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإدارة التفتيش والرقابة بالهيئة. وفي إطار تحديث الهيئة لمنظومتها التشريعية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قامت الهيئة بالآتي:

* تحديث دليل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين الاجراءات الداخلية.

قامت الهيئة بمراجعة دليل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر سنة 2010، وتقرر إعداد أداة تشريعية جديدة "قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" وفقا للأحكام والمتطلبات الدولية وفي ضوء أحدث التشريعات المقارنة في هذا الشأن.

وفي إطار تحسين الإجراءات الداخلية شاركت الهيئة بالتعاون والتنسيق مع الهيئات الرقابية بالقطاع المالي في إعداد ثلاثة أدلة إرشادية لمؤسسات القطاع المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنهجية المخاطر وهي:

- إرشادات المستفيد الحقيقي

- إرشـادات المنهج القائـم على المخاطـر.
- إرشـادات تدابيـر العنايـة الواجبـة بالعمـلاء.

كما أصـدرت الهيئـة تعليماتهـا للجهـات الخاضعـة لرقابتهـا بتحديـث سياساتهـا وإجـراءاتها الخاصـة بمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، وتطويـر آليـة التقييـم المرتكـز على المخاطـر، وتحديـث كافـة أنظمـة العمـل الفنيـة المستخدمة، وبيانـات العملاء وفقـاً لتشـريعات الهيئـة المنظمة لذلك، وتحديـد إطـار زمنـي لخطط التحديـث وفقـاً لعمليـة التقييـم الذاتـي.

*** إصـدار تعاميـم بتعليمـات كل من اللجنـة الوطنيـة لمكافحـة الإرهـاب واللجنـة الوطنيـة لمكافحـة غسـل الأموال وتمويـل الإرهـاب.**

التي تصدرها في إطـار تنفيـذ قـرارات مجلس الأمـن حـول مكافحـة الارهـاب وانتشـار التسـلح، والتوجيـه بضـرورة القيـام باللازم على الفـور وإعـلام الهيئـة بالإجـراءات التي تـم اتخـاذها.

*** المشاركـة في أعمـال مجموعـة العمـل المالـي (فاتـف) ومجموعـة العمـل المالـي لمنطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا (المينـافاتـف).**

شاركت الهيئـة في الاجتماع العـام المشـترك لمجموعة العمل المالي (فاتـف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا (المينافاتف) خلال شهر يونيو 2018 بمقـر منظمة التعـاون والتنمية الاقتصادية (OECD)،بباريس. وقد شـاركت الهيئـة بفعاليـة في كل اللقـاءات التشـاورية والـورش التدريبيـة التي نظمتها اللجنـة الوطنيـة لمكافحة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب وبدعـوة المرخصين من قبلهـا، وعملـت على تقديـم الدعـم المتواصـل لهـم لأجـل تطويـر ممارساتهم بفعاليـة وفقـاً لمتطلبـات مجموعـة العمـل المالـي والمعاييـر الدوليـة في مجـال أسـواق رأس المـال وأهمهـا معاييـر ومبـادئ منظمـة الأيسـكو .

وفي ذات السـياق تتم أعمـال المتابعة لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب من خلال خطـة عمل يتـم تحديثها من فتـرة إلى أخرى متسقة مع استراتيجيـة الهيئـة 2017-2022، ومنبثقـة عن عمليـة تقييـم الهيئـة الذاتي لبرنامجها بشأن مكافحة غسـل الأموال وتمويـل الإرهـاب من خلال قياس مدى التـزام الهيئـة بالتوصيات الفنيـة من التوصيات الأربعين لمجموعة العمـل المالـي.

كما تـم اعتمـاد بيـانات الإحصائيات متضمنـة أعمـال الرقابـة بالتوافق مع اللجنـة الوطنيـة لمكافحة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، ومتابعـة العمل على توفيرها بشكـل دوري لغايـة التحضيـر لعمليـة التقييـم المشـترك المرتقبـة من قبل مجموعة العمل المالي لدولـة قطـر.

الهـدف الفرعي (3)

تطويـر سياسـات الإفصـاح في الشركـات المدرجـة

* الإفصـاح

يجب على كل جهة مصدرة لأي ورقـة ماليـة مدرجة ومتداولـة في السـوق أن تعلـن فورا للهيئـة والسـوق وبأي وسـيلة متاحـة عن أي أحداث أو معلومـات من شـأنها التأثيـر على أسـعار الأوراق الماليـة، وفقا لأحكام الإفصـاح الفـوري والدوري المحـددة بتشـريعات الهيئـة.

الإفصـاحات الفوريـة

وهي المتعلقـة بأي خبر من شـأنه أن يؤثـر على سـعر الورقـة الماليـة، لذلك وجب الإفصـاح عنه فـوراً. وقـد تـابعت الهيئـة الإفصاحات الفوريـة لجميـع الشركـات الخاضعـة لرقابـتها، والتأكـد من مدى التـزامها بمبـادئ الإفصـاح والحوكمة، حرصا منها على إحاطـة المستثمرين بكافـة المعلومـات المتعلقـة بالاسـتثمار في حينهـا دون إبطـاء. وقد تـم حصـر المخالفات واتخـاذ جميـع الإجـراءات اللازمـة بشـأن تـأخيـر الإفصـاح الفـوري.

الإفصـاحات الدوريـة

وهي المتعلقـة بالإفصـاح عن التقاريـــر الدوريـة والتي تشـمل البيانـات الماليـة، والبيانـات الأسـاسية.

* البيانـات الماليـة

قامت الهيئـة بمراجعة البيانات الماليـة للشركات والتحقق من اسـتيفائها لمتطلبـات الإفصـاح، ومدى اتفاقها ومعاييـر المحاسـبة والمراجعـة الدوليـة، وتحليلهـا عن الفتـرات الماليـة، ومتابعتها لتزويـد الهيئـة بالبيانـات خلال الفتـرة المسـموح بها، وإعـداد التقاريـــر ورفـع التوصيـة المناسـبة بشـأنها.

وقـد بلـغ عـدد الشركـات الواجـب عليها الإفصـاح عن البيانـات الماليـة، (45) شركـة مدرجـة - دون شركـة قطـر لصناعـة الألمنيـــوم التي أدرجـت بتاريـخ 16 ديسـمبر 2018 - بالإضافـة إلى صندوقين اسـتثماريين، و (21) شركـة مرخصـة.

- تفـاوتـت نسـب الشركـات المدرجـــة التي حققـت أربـاح خـلال السـنة مـا بين 89% إلى 91%.
- تفـاوتـت نسـب الشركـات المدرجـة التي حققـت خسـائر خـلال السـنة مـا بين 9% إلى 11% .
- بلغـت نسـبة الالتـزام بتنفيـذ ضوابط الهيئـة بشـأن نموذج الإفصـاح (100%) من الشركـات المدرجـة.
- بلـغ عـدد تقاريـــر المدققيـن الخارجييـن للشركـات المدرجـة (184) تقريـراً منها (14) تضمنت ملاحظـات، جاءت كالتـالي:
- تقاريـــر "لفـت انتبـاه": (4)
- تقاريـــر تحفـظ: (6)
- تقاريـــر "تأكيـد على أمـر دون التحفظ": (4)

* البيانـات الأسـاسيـة

تـم تعزيـز ثقافـة الالتـزام لدى الشركـات وذلك من خلال تزويد الهيئـة بالبيانـات الأسـاسية مرتين في السـنة. والتي لها الدور البـارز لتقييم التـزام الشركـات بنظام الحوكمـة. تتألـف هذه المسـتندات من بيانـات عديـدة كبيانـات أعضـاء مجالس إدارات الشركـات، بيانـات أميـن سـر مجلس الإدارة، النظام الأسـاسي، السجل التجاري، وغيرها من المسـتندات اللازمـة لتسـهيـل الدور الداخلـي لإدارات الهيئـة. وقـد توصلت الإدارة بالبيانـات الأسـاسية المحدثـة لجميـع الشركـات المدرجـة بالسـوق وعددها (46) شركـة بالإضافـة إلى صندوقيين اسـتثماريين، و(21) شركـة، مرخصـة و(10) شركـات مدققيـن خارجييـن و(9) شركـات مقيميـن ماليين بواقـع مرتين خلال سـنة 2018.

الهـدف الفرعي (4)

تعزيــز إطــار ونظـم حوكمـة الشركـات والكيانـات الخـاضعة لرقابــة الهيئـــة

* الحوكمـــة

هي النظـام الذي يتـم من خلاله إدارة الشركـة والتحكـم بها، ويحـدد أسـس ومبـادئ توزيـع الحقـوق والمسؤوليات بين مختلـف أصحاب المصالـح في الشركـة، مثل أعضاء المجلس، والمدراء، والمسـاهمين وأصحاب المصالـح الآخريـن، وتوضح القواعـد والإجـراءات الخاصة باتخاذ القـرارات المتعلقة بشـؤون الشركـة. وكان لتطبيـق نظـام الحوكمة عدة نتائج إيجابيـة من أهمها:

- رفـع أداء الشركـات المدرجـة.
- تحسـين دقـة البيانـات الماليـة.
- تعزيـــز الشـفافيـة للمسـتثمر.

وتقـوم الهيئـة بمتابعة الشركـات والجهـات الخاضعة لرقـابتها، والتأكـد من مدى التـزامها بمبـــادئ نظـام الحوكمـــة واسـتلام تقاريـــر الحوكمـة، والتأكـد من إصـدارها في التوقيتـــات المحددة وفقـاً لنظـام حوكمـة الشركـات ومراجعة وتقييـم تقاريـر الحوكمة، والتأكـد من اسـتيفائـها للإجـراءات، واحتوائـها على المعلومـات والبيانـــات المطلوبـة.

إحصـائيات الحوكمـــة

التزمـت الشركـات المدرجة بإرسـال تقاريـر الحوكمة عن سنة 2017، إلى الهيئـة والإفصـاح عنها بالنشـر على موقعها الإلكتـروني.

الجمعيـــات العموميـة العاديـــة وغير العاديـــة

- اعتمـدت الشركـــــات المدرجـــة تقاريـــــر الحوكمـــة لسـنة 2017، بجمعياتـها العامـة العاديـة.
- جـاءت الجمعيـات العامة غير العاديـة للشركـات المدرجة لتوفيـق أوضاعها ونظام حوكمة الشركـات والكيانات القانونيـة المدرجة في السـوق الرئيسية على النحـو التالـــي:

الشركـات التي عقـدت	الشركـات التي لـم تعقـد
• عقدت (41) شركة جمعية عامة «غير عاديـة» لتوفيـق أوضـاعها مع نظـام الحوكمـة الجديـد. • أقرت (7) شركـات منها بـأنها متوافقـة مع نظـام الحوكمـة دون الحاجـة إلى أي تعديل في نظامه الأسـاسي.	أقـرت (4) شركـات بعدم حاجتها لعقد جمعيـة عامة «غير عاديـة» كونها متوافقـة بالأسـاس مع نظـام الحوكمـة.

- بلغـت النسـبة الكليـة للالتـزام بمـواد نظام الحوكمـة بشكل إلزامي للسنة الأولى **لجميـع الشركات المدرجة الـ (45) شركـة 84.3%.**

الهدف الفرعي (5)

تعزيز ودعم برامج المسؤولية الاجتماعية

تحرص الهيئة على مشاركة المجتمع المحلي في العديد من الأنشطة والأحداث الاجتماعية التي تلعب دورا كبيرا في تعزيز فاعلية الهيئة بأن تكون حلقة وصل تربط بين جميع الجهات والأطراف المعنية في الأسواق المحلية، **ومن ذلك:**

*** وضع أسس المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات**

شاركت الهيئة بفعالية ضمن الفريق الحكومي المشترك لاقتراح مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات بالدولة، وقدمت الهيئة مقترحاتها وتصوراتها بشأن تلك المبادئ على ضوء أفضل الممارسات العالمية.

*** حملة للتبرع بالدم**

شاركت الهيئة بفعاليات حملة التبرع بالدم التي نظمتها هيئة تنظيم مركز قطر للمال والمؤسسات التابعة في مطلع أبريل 2018، وقد تم تنظيم الفعاليات بالتعاون مع وحدة التبرع بالدم التابعة لمؤسسة حمد الطبية حتياطيات الدم الوطنية، وتعزيز الوعي بضرورة التبرع بالدم بشكل منتظم وتبيان فوائد ذلك على الصحة.

*** ندوة تثقيفية**

نظمت الهيئة خلال شهر مايو في مقرها، ندوتين تثقيفتين لموظفيها وموظفاتها بالتنسيق مع جمعية قطر الخيرية.

3

الهـدف الاستراتيجي الثـالث

رفـع كفـاءة
أداء شـركـات
الخدمـات الماليـة

الأهـداف الفرعيـة

الهـدف الفرعي (1)

الارتقـاء بفعاليـة الإطـار التشـغيلي للمرخصين من قبـل الهيئـة لـتقديـم خدمـات عاليـة الجـودة

* **الترخيـص بممارسـة أنشـطة الخدمـات الماليـة واعتمـاد الأفـراد**

تقـوم الهيئـة بدراسـة طلبـات الترخيـص التي تقـدم لها من الشركات، وطلبـات الاعتماد التي يقدمها الأفـراد لشـغل أي من الوظائـف الخاضعـة لرقابـة الهيئـة، وكذلك طلبات تجديدهـا.

الأفـراد المعتمدون

بـلغ عـدد الأفـراد المعتمديـن من الهيئـة خلال السـنة (54) فـردا. **منهـم:** (19) عضـو مجـلس إدارة، وعضوا منتدبـا واحـدا، ومديـرا عامـا واحـدا. و(3) رؤسـاء تنفيذيين، ونـائب رئـيس تنفيـذي واحـد، ومديـر مالـي واحـد، و(4) مسؤولي التـزام، و(5) مسؤولي إبلاغ عن غسـل الأمـوال، و(5) نـواب مسؤولي إبـلاغ عن غسـل الأموال، و(2) مدقق حسـابات داخلي، و(4) مستشارين ماليين، و(2) محللين ماليين، ومديـر اسـتثمار واحد، و(2) مديـر عمليـات المكاتب الخلفيـة، و(2) ممثـل وسـيط، وممثل أميـن حفـظ واحـد.

وكـلاء شركـات الخدمـات الماليـة

بـلغ عدد التراخيـص الممنوحة لنشـاط وكـلاء شركات الخدمـات الماليـة خلال السـنة، ترخيصيـن اثنيـن.

تقديـم الخدمـات إلكترونيـا

حرصـت الهيئـة على تقديـم خدماتـها الكترونيـاً للمرخصين بجـودة وكـفاءة وسـرعة عاليـة ومنها:

1. طلب ترخيص وتسجيل مزاولـة (14) نشاطاً من أنشـطة الخدمات الماليـة.
2. طلب اعتمـاد فـرد لمزاولـة (19) وظيفـة خاضعـة لرقابـة الهيئـة.

4

الهـدف الاستراتيجي الرابـع

تطويـــر وتحسين الخدمات والمنتجات المالية المقدمـة إلى الأسـواق

الأهـداف الفرعيـــة

الهـدف الفرعي (1)

تـلقـي ومراجعة واعتمـاد طلبـات الإدراج الجديـدة، والطلبـات الخاصـة بالأنشـطة المرتبطـة بها وزيـادة التوعيـة

تساهم عمليـة إدراج أوراق ماليـة سواء لشركـات جديـدة أو لشركـات قائمـة بالسوق القطرية في تعـدد الخيـارات الاستثمارية للمستثمرين، وإتاحـة المزيـد من الأنشطة التي يمكـن المساهمة فيها، وخلـق فرص جديـدة يمكـن أن تساهم في استقطاب مزيـد من رؤوس الأمـوال المحليـة والأجنبيـة، وتعطـي عمقـاً للسـوق وتحفـز من نمـو التداولات، فضـلا عن دورها الكبيـر في جـذب مسـاهمين جـدد من خلال توسيـع قاعـدة القطاعـات التي يمكـن لاسـتثمار فيها.

* طلبـات الطـرح والإدراج

وافقـت الهيئـة على طلب شـركة قطـر لصناعـة الألومنيـوم (قامكـو) بطـرح وإدراج (49%) من أسـهمها بتاريخ 5 ديسمبر 2018، وبدء التداول في 16 ديسمبر 2018.

وتعـد شركـة قامكـو أحد أكبـر منتجـي الألومنيـوم الأولـي في المنطقـة وأكثرهـا تنافسيـة، فيما تعتبـر أحد أكـثر مشاريع قطـر للبتـرول نجاحـاً في قطاع الصناعـات التحويليـة.

ويبـلغ رأسـمال الشركـة المصـدر 5.58 مليـار ريـال قطري مقسـم إلى 558,011,999 سـهم عادي بقيمـة إسـمية 10 ريـال قطـري، وسـهم واحـد ممتـاز، حيث تـم تخصيـص 284,586,119 سـهم عـادي وسـهم واحـد ممتاز لشركة قطـر للبتـرول، بينما طرحـت الأسـهم المتبقيـة البالغـة 273,425,880 سـهما كأسـهم طـرح.

وبلـغ عـدد الأسـهم المخصصـة للأفـراد 245,525,280 سـهما تمثـل (44%) من أسـهم الطـرح، كما بـلغ عدد الأسـهم المخصصـة للمؤسسـات المحـددة 27,900,600 سهماً تمثل (5%) من أسهم الطرح، علماً بأن الحد الأقصى لطلبـات الاكتتـاب من الافـراد بلـغ 11,160,200 سـهما.

ويحظـر تـملك ما يـزيـد عن (2%) من أسـهم الشركـة باسـتثناء قطـر للبتـرول والشركـات التـابعـة لهـا وأي مؤسسـات تخطـر بها قطـر للبتـرول.
وتتيـح الشركـة تـملك غير القطريين ما نسبته 49% من أسـهمها المتداولـة.

* عمليـات الاسـتحواذ والانـدمـاج

بلـغ عدد طلبات الاستحواذ التي تـابعتها الهيئـة خلال السـنة (10) طلبات، فيما قـدم للهيئـة طـلب انـدمـاج واحـد، وبلغـت قيمـة عمليـات الاسـتحواذ التي تـم تنفيذهـا (3.5 مليـار ريـال قطري)، شـملت كل من قطاعات: الصناعـة، والعقـارات، والنقـل، والخدمـات والسلـع الاسـتهلاكيـة، والبنـوك والخدمـات الماليـة، على النحـو التـالي:

عمليـات الاسـتحواذ

(خمس عمليـات اسـتحواذ مقدمـة خلال سـنة 2018)

- **ثـلاث عمليـات تـم الانتهـاء منها**

1. عمليـة اسـتحواذ مباشـر داخل الدولـة في قطـاع الصناعـة بقيمـة (33) مليـون ريـال قطري.
2. عمليـة اسـتحواذ مباشـر داخل الدولـة في قطـاع العقارات بقيمـة (2.81) مليار ريـال قطري.
3. عمليـة اسـتحواذ غير مباشـر خارج الدولـة في قطـاع النقـل بقيمـة (18.95) مليـون ريـال قطري.

- **عمليتـان تـم العـدول عنهما**

1. عمليـة اسـتحواذ مباشر خارج الدولـة في قطاع البنـوك والخدمات الماليـة.
2. عمليـة اسـتحواذ غير مباشـر داخل الدولـة في قطـاع العقارات.

(خمس عمليات استحواذ مقدمة قبل سنة 2018، وتمت متابعتها خلال السنة)

- **عمليتـان تـم الانتهـاء منهما**

1. عمليـة استحـواذ مباشـر خـارج الدولـة في قطاع الخدمـات والسـلع الاستهلاكيـة بقيمة (357.31) مليـون ريـال قطـري.
2. عمليـة استحـواذ مباشـر خـارج الدولـة في قطاع البنـوك والخدمـات الماليـة بقيمـة (318.55) مليـون ريـال قطـري.

- **عمليتـان تـمت متـابعتهما**

1. عمليـة استحواذ غير مباشـر خارج الدولـة في قطاع النقـل.
2. عمليـة استحواذ غير مباشـر خارج الدولـة في قطاع الصناعات.

- **عمليـة اسـتحواذ واحـدة تـم العـدول عنها**

- عمليـة استحواذ مباشر خارج الدولـة في قطاع البنـوك والخدمات الماليـة.

عمليـات الاندمـاج

عمليـة انـدمـاج واحـدة داخل الدولـة في قطـاع البنـوك والخدمـات الماليـة مقدمـة قبل سـنة 2018، وتـم العدول عنها.

الهـدف الفرعي (2)

تطويـــر أدوات ومنتجـات ماليـة جديـدة

* إدراج صناديـق المؤشـرات المتداولـة

في بدايـة 2018 وافقـت الهيئـة على إدراج وحـدات الصندوقيـن التاليـن:

صنـدوق مؤشـر بورصـة قطـر للصناديـق المتداولـة (QETF)

تـم إدراج هذا الصندوق اسـتكمالا لجهـود هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة الراميـة إلى تطويـر سـوق رأس المـال القطـري والحفـاظ على مكتسباتـه الإقليميـة والدوليـة، بما يدعـم تنافسيتـه وعمليـة تنويـع منتجاتـه الاستثماريـة، ويقـوم الصندوق بتتبـع المؤشـر العـام لبورصة قطـر.

ويقيـس الأداء السـعري لأسـهم أكبر 20 شـركة قطريـة مدرجـة وأكثرها سيولة. وقد قـام بتأسيس صندوق (QETF) بنـك الدوحـة، فيما تديـره شركـة أمـوال.

صنـدوق الريـان قطـر المتـداول (QATR)

يتبـع الصندوق مؤشـر بورصـة قطـر الريـــان الإسـلامي (السعري) الذي يتألـف من الشركـات القطريـة المدرجـة المتوافقـة مع الشـريعة الإسـلامية. ويُعـدّ صندوق الريـان قطـر المتداول أكبر صندوق اسـتثماري إسـلامي متـداول مدرج في دولـة واحـدة على مسـتوى العالـم.

ويساهم الصندوق في توفيـر استراتيجية اسـتثمار متوافقـة مع الشـريعة الإسـلامية مما يوفـر أداة للتنويـع الاسـتثماري في بورصـة قطـر. وقـام بتأسيس صندوق الريـان قطـر المتـداول، مصـرف الريـان، بينما يديـره الريـان للاسـتثمار.

الهدف الفرعي (3)

توعية وتعريف المستثمرين بنوعية الخدمات والمنتجات المالية

تولي الهيئة أهمية بالغة تجاه زيادة مستوى الوعي لدى المستثمرين وكافة الجهات والأطراف ذات الصلة بنشاطها ومجال عملها، وتعزيز خدمة حقوق المستثمرين بما يساهم في تطوير الأسواق المالية في دولة قطر. وذلك من منطلق أن دور الهيئة لا يتوقف عند إصدار التشريعات، أو تنظيم التعاملات في السوق، بل يمتد إلى تعزيز الوعي الاستثماري لدى الجمهور وتنمية مستويات المعرفة والمهارة لدى الأشخاص محترفي العمل في الأسواق المالية. وتقوم الهيئة بتنظيم فعاليات متنوعة، وتشارك كذلك في مناسبات عديدة ومختلفة تعكس مدى اهتمامها بنشر وتعزيز ثقافة الوعي **بأنشطتها منها:**

1. **أسبوع المستثمر العالمي لمنظمة الأيسكو**

افتتحت الهيئة أسبوع المستثمر العالمي لمنظمة الأيسكو (IOSCO) من خلال إطلاق سلسلة من الفعاليات في الفترة من 2 إلى 4 أكتوبر 2018، بدءاً من مؤتمر حوكمة الشركات الثاني الذي عقد في 2 أكتوبر 2018، وانتهاءً بعدد من ورش العمل المتخصصة، والتي عقدت على مدار يومين.

وقد دعت الهيئة للمشاركة في فعاليات هذا الحدث عدد من أعضاء منظمة الأيسكو وعدد من الجهات المحلية والعالمية، منهم:

أعضاء منظمة الأيسكو

السيد/ عبد الحكيم براح، رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها – الجزائر.

السيد/ صالح الصايل، رئيس هيئة السوق المالية – تونس.

الجهات المحلية

بورصة قطر، وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، وشركات الخدمات المالية، وجمعية المحاسبين القانونيين القطرية، وشركة ايفرشيلد ستيرلاند بقطر، وشركة أعمال القطرية، PWC ،ومكتب كي بي إم جي، وجامعة سويسرا للأعمال، وشركة الريان للاستثمار، ومكتب السليطي للمحاماة، وشركة أوريدو، وجمعية CFA للمحللين الماليين في الدوحة، وشركة قطر للتأمين، وشركة ديلويت آند توش، ومركز قطر للمال، وكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وكلية القانون بجامعة قطر، وبنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط.

الجهات الدولية

شارك ممثلون مختصون من كلية الأعمال التجارية في النرويج، ومؤسسة التمويل الدولية، ومركز عمان للحوكمة والاستدامة، وشركة جوفرن، وجمعية المحللين الماليين المعتمدين.

*** فعاليات أسبوع المستثمر العالمي**

- المؤتمر الثاني لحوكمة الشركات

افتتح المؤتمر رسمياً بحضور كبار الشخصيات المحلية والدولية بالقطاع المالي.

وكجزء من التعاون الدولي المشترك، قامت الهيئة بدعوة أعضاء من لجنة أفريقيا والشرق الأوسط (IOSCO-AMERC).

وقد ضم الحضور عدداً من كبار قادة الصناعة، وأعضاء مجالس إدارات الشركات المدرجة، والمشاركين في السوق والمستثمرين من الجمهور الذين توافدوا على الحدث من خلال التغطية الإعلامية التي استمرت لأكثر من شهر، بالإضافة إلى الدعوات الموجهة لجميع القطاعات ذات الصلة داخل الأسواق المالية، حيث تجاوز عدد الحضور 300 شخص.

هـدفت الهيئـة خلال المؤتـمر إلى رفـع مستوى وعـي المستثمرين، وإبـراز أهميـة دور المستثمرين وحقوقهـم، بما في ذلك التحسينات التي يتضـمنها القانـون الجديـد لقواعـد حوكمـة الشركات عن الإفصـاح والشفافية في سـوق رأس المـال القطـري، بالإضـافة إلى المساهمة في زيـادة كـفاءة الأسـواق الماليـة. وقـد أثـرى المتحدثـون المؤتـمر بمناقشـات متخصصـة بخبراتـهم المتنوعـة حول الموضوعـات الرئيسيـة للمؤتـمر، **مثـل:**

- المـادة (8) من نظام الحوكمة، والتي توضح عضوية مجالس الإدارة بالشركة وخارجها، دور السـوق، دور شركة قطـر للإيداع المركزي للأوراق الماليـة، دور الشخص المسؤول عن الاتصـال، والعقوبـات.
- نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها، ويشمل ذلك مجلس الإدارة، أعمال الرقابـة بالشركـة، الإفصـاح والشفافيـة، حقـوق أصحـاب المصالـح، تطبيق أنظمـة الحوكـمة في السـوق الرئيسية وسـوق الشركات الناشئـة.
- المـادة (24) الرقابـة، والتي تبيـن مهـام ومسـؤوليـات المدقـق الخارجي.
- مساهمة الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) في استدامة الأسـواق، والتي سـلطت الضـوء على مبـادئ التنميـة المستدامـة، وأهميـة إعداد التقاريـر ومؤشـرات الأداء.
- واختتـمت جلسـات المؤتمـر بأولوية حمايـة المستثمرين، والتي بحثـت في كيفيـة تعزيـز وخدمـة حقـوق المستثمرين من أجـل المساهمة في تطويـر الأسـواق الماليـة في قطـر.

- ورش العمـل المتخصصـة

استـمرت فعاليـات أسبوع المستـثمر العالمي من خلال إطلاق عـدة ورش عمـل متخصصة استـمرت على مدار يـومين، محققـة نجاحـاً كبيـراً من خلال استقطاب أكـثر من 130 مشاركـاً، وتناولـت عدة مواضيـع رئيسية ذات أهميـة قصوى لمستثمري سوق رأس المـال القطري، **منهـا:**

- ورشـة عمـل حـول إعـداد التقاريـر الداخليـة للحوكمـة، والتي تضمنت إعـداد التقاريـر بحسب النظام القديـم والجديـد، والتحديـات في إعداد التقاريـر والتوصيـات في التنفيـذ.
- ورشـة عمـل حـول مهـارات إعـداد التقاريـر الخارجيـة الخاصة بالحوكمة، والتي تضمنت التحديـات التي تواجه إعداد التقاريـر، وتوصيـات للتنفيـذ.
- ورشـة عمـل حـول إدارة المحافـظ الاستثمارية، الأدوات والمبـادئ.
- ورشـة عمل حول تجزئـة الأسـهم، تناولت الورشة الآليات المناسبة لتنظيم هذه العملية لتصبح القيمة الإسمية لكافـة الأسـهم المدرجـة في البورصة ريـالاً واحـداً للسـهم، وتسعى الهيئـة من خلالها إلى زيـادة آفـاق الاسـتثمـار في السـوق الماليـة وتوسـيع قاعـدة المساهمين فيها وجذب مزيد من صغار المستثمرين وتعدد فرص الاختيار أمام كافة المتعاملين في بورصة قطـر وزيـادة نسبة السيولـة ومعدل دوران التـداول على الأسـهم المدرجـة في السـوق.
- ورشـة عمـل حـول مكـافحة غسـل الأمـوال ومكافحة تمويـل الإرهـاب، والتي تضـمنت جلسـتين، ركـزت الأولـى على دور اللجنـة الوطنيـة لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب (NAMLC).

والأخـرى على مدى استعداد الجهـات المرخص لها لعمليـة مراجعة التقييـم المتبـادل من حيث تنفيـذ النهـج القائـم على المخاطـر والتحديـات، والمستفيد الحقيقي، وتدابيـر العنايـة الواجبة للعملاء، والتدريـب، ومعالجـة المعاملات المشبوهـة.

2. برنامج تدريبي حول المخاطر في الخدمات المالية

عقدت الهيئة برنامجاً تدريبياً حول "المخاطر في الخدمات المالية"، في شهر سبتمبر 2018، وذلك بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA). وقد سعى البرنامج إلى التعريف بالمخاطر التي تواجه أسواق رأس المال والجهات ذات الصلة بها، بما في ذلك المخاطر التشغيلية ومخاطر الاستثمار والسيولة، بالإضافة إلى إدارة المخاطر. وبلغ عدد المشاركين في البرنامج 70 مشاركاً يمثلون مختلف المؤسسات المالية في الدولة، ومن جهات خارجية.

3. ندوة أولوية حماية المستثمرين

شاركت الهيئة في الندوة التي أقامتها جمعية المحللين الماليين حول "أولوية حماية المستثمرين" في شهر مايو 2018. والتي استضافت نخبة من المتحدثين والخبراء محلياً ودولياً، ومن الأطراف الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة.

وتناولت الندوة كيفية تعزيز خدمة حقوق المستثمرين بما يساهم في تطوير الأسواق المالية في دولة قطر. وذلك من منطلق أن دور الهيئة لا يتوقف عند إصدار التشريعات، أو تنظيم التعاملات في السوق، بل يمتد إلى تعزيز الوعي الاستثماري لدى الجمهور وتنمية مستويات المعرفة والمهارة لدى الأشخاص محترفي العمل في الأسواق المالية.

4. مؤتمر يوروموني (Euromoney)

قامت الهيئة بدعم مؤتمر يوروموني Euromoney والمشاركة في جلساته، والذي عقد خلال شهر ديسمبر 2018، بهدف منح الشركات والحكومات فرصة اللقاء بالمؤسسات المالية، فضلاً عن توفير نظرة شاملة حول الاستراتيجيات المالية، من خلال سلسلة من الندوات، واللقاءات، والمقابلات والجلسات الحوارية التي تخللت المؤتمر.

5. أسبوع المال العالمي

شاركت الهيئة في أسبوع المال العالمي (Global Money Week)، والذي أقيم تحت رعاية المنظمة الدولية للأطفال والشباب (CYFI)، خلال شهر مارس 2018 عبر زيارات ميدانية للمدارس وجامعة قطر، وإقامة فعاليات وأنشطة توعوية تدعم أسبوع المال.

6. البرنامج التدريبي للمسؤولية الاجتماعية

في إطار توجه الهيئة لإصدار ضوابط للمسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة وعلاقات المستثمرين وتعزيز قدرات الموظفين المعرفية لمفهوم المسؤولية المجتمعية ودورها الهام في تنمية المجتمع، شاركت الهيئة في البرنامج التدريبي، والذي عقد في مايو 2018، والموجه لجميع موظفي البنوك والمؤسسات المالية، وينظم من قبل مركز أكاديمية الخليج للتدريب الإداري في قطر بالتعاون مع الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، عضو برنامج الأمم المتحدة للاتفاق العالمي.

7. إطلاق منصة الإستدامة (ESG)

وافقت الهيئة على إطلاق البورصة لمنصة خاصة بالاستدامة (ESG) والتي تم تصميمها بهدف تشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح عن المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما يتماشى مع دليل البورصة الإرشادي للإفصاح، ووفقاً لمبادئ وأحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن الهيئة.

وبإطلاق المنصة بذلك تكون بورصة قطر من أوائل البورصات في العالم التي تتبنى الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة بشكل رقمي. وتأتي هذه المبادرة تماشياً مع ركائز الاستدامة في رؤية قطر الوطنية 2030. وتعد التزاماً بالمبادرة العالمية لأسواق الأوراق المالية المستدامة (SSE)، مما شجع ممارسات الاستثمار المسؤول من خلال دعم المستثمرين للوصول إلى البيانات والمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عالية الجودة وجذب الاستثمارات المستدامة وتعزيز تنافسية البورصة على المستوى العالمي.

5

الهـدف الاستراتيجي الخامس

زيـادة الاعتماد على أدوات التكنولوجيـا الحديثـــة ورفـــع معـدلات أمـن المعلومـات بالأسواق

الأهـداف الفرعيـــة

الهـدف الفرعي (1)

الاهتمـــام بتعزيـــز أمـــن المعلومـــات

الهـدف الفرعي (2)

تحسـين مستويـات الربـط الالكـتروني بين الأطـراف المشاركـة في الأسـواق

* مشاريع التطوير التكنولوجي

تعمل الهيئة باستمرار على تطوير وسائل التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بمجال عملها وأنشطتها، وقد تمكنت الهيئة من إنجاز عدد من المشروعات ذات الصلة منها:

- نظام الإدارة الالكترونية للزيارات التفتيشية: يقوم النظام بمتابعة جميع مراحل الزيارات التفتيشية من مرحلة التخطيط لهذه الزيارات إلى التقرير النهائي عنها مروراً بتنفيذ الزيارة لدى الجهة الخاضعة للرقابة، للتأكد من التزامها بتشريعات الهيئة.
- نظام متابعة تداولات موظفي شركات الخدمات المالية وأقاربهم.
- إعداد المتطلبات الوظيفية والفنية للنظام الإلكتروني لإدارة الاكتتابات (Electronic IPO).
- ربط هيئة قطر للأسواق المالية بنظام الاحصائيات الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال والمشاركة في تحسين وظائفه.
- زيادة الخدمات الالكترونية التي توفرها الهيئة في إطار استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة قطر 2020
- تنفيذ مشروع تطوير أمن تكنولوجيا المعلومات في هيئة قطر للأسواق المالية، والمستمر على مدى سنوات استراتيجية الهيئة (2017-2022)، وقد تم تنفيذ الجزء الخاص بسنة 2018.
- مراقبة وفحص تنفيذ خطة استمرارية الأعمال لبورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، حيث تقوما بوضع خطة لاختبار استمرارية العمل، وتقوم الهيئة ممثلة في إدارة نظم المعلومات وإدارة التفتيش والرقابة بالمشاركة ومتابعة تنفيذ الخطة بوصفها جهة متلقية للبيانات من بورصة قطر وبصفتها الرقابية على بورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وتتطلب الخطة مشاركة جميع الأطراف المعنية ومن ضمنها الأعضاء في السوق (شركات الوساطة وامناء الحفظ).
- إطلاق مشروع النظام الإلكتروني الموحد للتقارير المالية والإفصاحات غير المالية باستخدام لغة XBRL بريادة بورصة قطر للعمل على التنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة.

* وفي ذات السياق قامت الهيئة بعدد من المشاركات في المجال الإلكتروني ومن أهمها:

- المشاركة في المناورة السيبرانية السادسة مع وزارة المواصلات والاتصالات.
- المشاركة في اللجنة الفنية لتنفيذ تجزئة القيمة الإسمية لأسهم الشركات المدرجة ببورصة قطر.
- المشاركة في اللجنة الفنية لنقل أنظمة شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية من بورصة قطر لمقر الشركة.
- المشاركة في الفريق الفني الخاص بمتابعة الأحداث المتسببة بانقطاع خدمات أنظمة التداول ببورصة قطر.

* وتقدم الهيئة من خلال موقعها (6) خدمات الكترونية وهي:

- طلب ترخيص وتسجيل مزاولة أنشطة خدمات مالية، وتخدم (14) نشاطا.
- طلب ترخيص أفراد لمزاولة وظائف خاضعة لرقابة الهيئة، وتخدم (19) وظيفة.
- طلب تقديم الشكاوى.
- طلب الترقيم الدولي للأوراق المالية المصدرة في الدولة.
- طلب إدراج أسهم زيادة رأس مال المساهمين الحاليين.
- طلب الموافقة على شراء أو بيع أسهم خزينة.

6

الهـدف الاستراتيجي السادس

الحـد من المخاطـر التي تواجـه الأسواق المحلية

تعمـل الهيئـة على رصـد المخاطـر التي قد تتعرض لها أسواق رأس المـال، وتسعى للحد من المخاطـر النُظُمية وذلك بالعمل وفقاً للمعاييـر الدوليـة ولمبـادئ وأهـداف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق الماليـة، الأيسكو (IOSCO) ووضـع منهجيـة تتناسق مع الأسـواق المحليـة، وذلك عبر مشاركتها كعضو في لجنـة الاستقرار المالي ورقابـة المخاطـر، وتفعيـل خطـة عمـل وحـدة المخاطـر الجديدة.

الأهـداف الفرعيـة

الهـدف الفرعي (1)

تطويـر برامج ومؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر التي تواجـه الأسـواق أو المشـاركين بهـا

سعت الهيئة لتحقيق الهدف من خلال وضع خطة ممنهجة لتطوير إطار عمل وحدة المخاطر بالتركيز على الأولويات وفقاً لاستراتيجية الهيئة وأهدافها فيما يتعلق بالإنذار المبكر للمخاطر، والمراقبة الفعلية بالتنسيق والتعاون مع الأطراف ذات الصلة وذلك حرصاً على استمرارية العمل وانتظامه.

* منهجية الهيئة المبنية على المخاطر

تقوم الهيئة ضمن إجراءاتها بتطبيق النهج القائم على المخاطر، حيث يتم تجميع وتحليل بيانات تقارير مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمرخصين والمتعلقة بمخاطر:

- العملاء
- المنتج
- الجغرافية
- الالتزام بالتشريعات

ويلتزم المرخصون بإعداد استراتيجية خاصة بهم وإجراءات لتقييم المخاطر وفقا لتشريعات الهيئة، ومن خلال التفتيش الميداني للهيئة تتم عملية مراجعة وتقييم تلك الاستراتيجيات المتبعة من قبل كل المرخصين وحصر المخاطر الفعلية وأثرها على فعالية المنهجية.

* مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نظراً لأهمية تدقيق صحة بيانات العميل (KYC) ولأثرها في الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقوم الهيئة بتحليل قوائم بيانات حسابات العملاء بدءاً بالمستثمرين غير القطريين لدى شركات الخدمات المالية، ومقارنة قواعد البيانات المختلفة لدى الجهات المعنية للوقوف على مدى صحتها ودقتها، ومراقبة مدى فاعلية الإجراءات المتبعة.

* مخاطر السيولة

تعمل الهيئة على رقابة مدى التزام شركات الخدمات المالية بمعايير الملاءة المالية المحددة بتشريعات الهيئة للحد من مخاطر السيولة والتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وذلك من خلال إجراءات مراقبة دورية (أسبوعية)، للتأكد من الالتزام بالنسب المئوية المحددة بتشريعات الهيئة لمعايير الملاءة المالية، وترفع تقارير دورية بالنتائج والتوصيات لاتخاذ اللازم بشأنها.

وجـاءت نتائـج الرقابـة على الشركات برفـع (16) تقريـر عدم التـزام، وتعديـل أوضـاع 75% من حـالات عدم الالتـزام، وإحـالة شـركتين للتحقيـق، واتخـاذ اجـراءات احترازيـة بحـق شـركتين.

عـدد الشركـات محـل الرقابـة	10
عدد التقاريـر التي رُفعت بنـاءً على مدى التـزام الشركات بالمعاييـر	16
عدد الشركـات التي تـم إحـالتها للتحقيـق	2
عدد الشركـات التي تـم اتخـاذ إجـراءات احترازيـة بحقهـا	2

* أعمـال التفتيـش والرقابـة

تقـوم الهيئـة بالتفتيـش على الجهـات الخاضعـة لرقابتهـا بشكـل دوري منتظـم أو مفاجيء لمتابعـة ومراقبـة مدى التـزامها بأحكام تشريعات الهيئـة أو للتحقـق من قيامها بإجراء معيـن (زيارة تفتيشية مختصة)، ويلتـزم الأشـخاص الخاضعون للرقابة بتسهيل مهمـة فريـق التفتيش في أدائـه لأعمالـه، وبالقيام بجميـع ما يلـزم لمعاونته في تحقيـق أغراضـه الرقابيـة، ويرفـع فريـق التفتيـش إلى الرئيـس التنفيـذي للهيئـة تقريـر خاص بكـل زيـارة تفتيشيـة يقـوم بها، ويتضمـن إجـراءات التفتيـش ونتائجـه وتوصياتـه بشأنها.

كما تحـرص الهيئـة على إعمـال آليـة "الرقابـة المستنديـة" لبيـان مدى التـزام المتعاملين في الأسـواق الماليـة بتشريعات الهيئـة، ومراقبـة عمليـات التـداول في السـوق للتـاكـد من سـلامتها، والكشـف عن أيـة مخالفـات أو عمليـات تـلاعـب، والتحقـق من حـالات أي اشـتباه بوقـوع جريمـة غسـل أمـوال أو تمويـل إرهـاب وإحـالتها إلى الجهـات المختصـة.

وفي هذا السيـاق قامـت الهيئـة بالتفتيـش على (11) شركـة خدمـات ماليـة، على النحـو التـالي: (10) زيـارات تفتيشيـة دوريـة، و (10) زيـارات تفتيشيـة مفاجئـة، و(12) زيـارة تفتيشيـة مختصـة، و رفـع عنها (13) تقريـراً. وبلـغ إجمالي عدد التقاريـر الرقابيـة المرفوعـة بشأن الرقابـة على التـداول (10) تقاريـر.

وفي سـياق تفتيـش الهيئـة على التـزام الخاضـعين للرقابـة بأحكـام دليـل مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، قامـت الهيئـة بالتفتيـش على (12) شركـة، على النحـو التـالي: (12) زيـارة تفتيشيـة دوريـة، و(5) زيـارات تفتيشيـة مفاجئـة، و(6) زيـارات تفتيشيـة مختصـة، رفـع عنها جميعـاً (17) تقريـراً.

كـما عقـد فريـق مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب بالهيئـة (60) اجتماعـاً مع الشركات الخاضعـة للرقابـة.

الهدف الفرعي (2)

دعم مبادرات لجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر

شاركت الهيئة في أعمال "لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر"، ولجانها الفرعية بحضور اجتماعاتها، وتزويدها بالمؤشرات الرئيسية لسوق رأس المال وأهم المتغيرات والمخاطر التي قد تطرأ عليها.

وقد قامت الهيئة بالاشتراك مع الجهات الرقابية الأخرى بمراجعة متطلبات تقارير العمليات المشبوهة، ودرجة التوعية لدى المؤسسات المالية فيما يتعلق بتلك التقارير، ومدى تطابق الإرشادات ذات الصلة، وتقييم مدى فعالية الإشراف على المعاملات، والأطر الزمنية المحددة، ونوعية الإبلاغ عن العمليات لمشبوهة.

7

الهدف الاستراتيجي السابع

دعم مبادرات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الخليجية والإقليمية والدولية

الأهداف الفرعية

الهدف الفرعي (1)

زيادة التعاون والمشاركة الفعالة في جهود المنظمات الدولية المؤثرة للارتقاء بالأسواق المالية وإنجاح أعمالها

من خلال عضويتها في العديد من المنظمات الدولية، والجهات المتخصصة، تسعى الهيئة إلى تطوير نظم سوق المال القطري، والارتقاء بتصنيفه دولياً بإبرام العديد من مذكرات التفاهم والإتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف، وتقديم أوجه التعاون المختلفة للمنظمات والمؤسسات الدولية، وتبادل المعلومات والمشاركة في الاستفسارات والاستبيانات والدراسات الإقليمية والدولية، وكذلك المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية، **ومن ذلك:**

* مذكرات التفاهم والاتفاقيات

تحرص الهيئة على تفعيل المذكرات الموقعة وفقاً لاستراتيجيتها، والبحث عن أفضل الممارسات والخبرات الدولية، ودراسة وإبرام مذكرات تفاهم مع المؤسسات المالية العاملة في قطاع سوق رأس المال المحلي، من أجل مواكبة التطورات والتغييرات على المستويين المحلي والدولي. وقد قامت الهيئة بإبرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع جهات ومؤسسات محلية وعربية وعالمية، من أهمها:

1. مذكرة تفاهم مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل

وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل في يناير 2018، وذلك على هامش أعمال المؤتمر والاجتماع السنوي الـ 40 للجنة إفريقيا والشرق الأوسط بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو IOSCO).

وتهدف المذكرة إلى وضع إطار للتعاون بين الطرفين وتسهيل تبادل المعلومات بينهما لضمان عملية الالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالأوراق المالية.

2. اتفاقية تعاون في مجال تطوير أسواق رأس المال مع جمعية أسواق المال العالمية "ICMA"

وقعت الهيئة في فبراير 2018، اتفاقية تعاون مع جمعية أسواق المال العالمية "ICMA"، والتي تسعى من خلالها إلى تعزيز علاقات التعاون، واتاحة تبادل الخبرات في مجال أسواق رأس المال، وتوفير أقصى درجات الاستفادة وإتاحتها أمام أسواق رأس المال القطرية والدولية في مختلف المجالات، مثل ممارسات وآليات التداول الفعالة، وإجراءات المقاصة والتسوية، واعتماد وتدريب الاشخاص محترفي التعامل في الاسواق المالية.

3. مذكرة تفاهم مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA)

وقعت الهيئة في مارس 2018، مذكرة تفاهم مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال بشأن أنشطة إدارة الاستثمار للصناديق الاستثمارية المؤسسة في الدولة أو في مركز قطر للمال.

4. اتفاقية مع مركز قطر للمعلومات الإئتمانية

وقعت الهيئة في سبتمبر 2018، اتفاقية مع مركز قطر للمعلومات الإئتمانية حصلت بموجبها على عضويته.

وتهدف الاتفاقية إلى إعلاء قيم الشفافية والإفصاح، وتوفير بيئة آمنة للاستثمار، وتعزيز الرؤية الشاملة للملاءة المالية للعملاء.

* التعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الآيسكو"

تحرص الهيئة على التعاون بفعالية مع منظمة "الأيسكو" وأعضائها، بالرد على طلباتهم في الوقت المناسب، وبتفعيل مذكرة التفاهم متعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة، والحرص على المشاركة في مشاريعها، واجتماعاتها، ومحافلها بما يتناسب مع استراتيجية الهيئة، ومن ذلك مشاركة الهيئة في:

- المؤتمر السنوي الذي عقد في العاصمة المجرية بودابست في مايو 2018.
- أسبوع المستثمر العالمي (World Investor Week) الذي أقيم في أكتوبر 2018 تحت رعاية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

* التعاون المشترك مع مؤسسة وكالات الترميز الوطنية "ANNA"

من خلال الإطار القانوني لاتفاقية الشراكة التي وقعتها الهيئة مع مؤسسة وكالات الترميز الوطنية (ANNA)، التي حصلت الهيئة على عضويتها في 2015، لضمان تطبيق أفضل الممارسات الدولية في تطوير الأسواق المالية ولتحقيق الاستقرار والشفافية وحماية المتعاملين في الأوراق المالية وخاصة تلك المتعلقة بتسهيل التداول في تنفيذ استراتيجيتها، قامت الهيئة بإصدار أرقام تعريف دولية للأوراق المالية المصدرة في الدولة وبصفة خاصة المدرجة منها في السوق.

ويستخدم الترقيم الدولي (International Securities Identification Number) (ISIN) لتيسير عمليات تداول الأوراق المالية وتبادل المعلومات عنها على المستويين المحلي والدولي، وذلك من خلال إعطاء كل إصدار من إصدارات الأوراق المالية رقم دولي واحد يتم التعامل به في التداولات المحلية والخارجية، ويتكون الرقم الدولي من اثنتي عشرة خانة أبجدية رقمية. وقد أصدرت الهيئة خلال السنة (40) رقماً تعريفياً دولياً، وتقدم هذه الخدمة الكترونياً.

* تبادل المعلومات والمشاركة في الدراسات المتخصصة

إيماناً من الهيئة بأهمية الشفافية وتبادل المعلومات والتعاون الدولي للارتقاء بالأسواق المالية، وفي إطار الحرص على تدعيم سبل التواصل وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية، والهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تقوم بإعداد الدراسات المتخصصة والاستبيانات بهدف تطوير النظم والمعايير المعمول بها في أسواق رأس المال، قامت الهيئة بالرد على جميع الدراسات الواردة إليها من تلك الجهات والمنظمات خلال السنة وعددها (19) دراسة تنوعت ما بين **(10) استفسارات وطلبات و(9) استبيانات، على النحو التالي:**

الاستفسارات

تعاونت الهيئة بالرد على مختلف الاستفسارات والطلبات من قبل الجهات المحلية والدولية والهيئات النظيرة، والبالغة (10) استفسارات وطلبات:

1. استفسار بشأن معايير إعادة نشاط الشركات الموقوفة.
2. استفسار عن صندوق ضمان التسويات وشركات الوساطة.
3. استفسار عن خطة نظام خدمات المعلومات.
4. استفسار عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة.
5. استفسار عن الرسوم المتعلقة بتداول الأوراق المالية
6. استفسارات بشأن المشاريع الصغيرة ودعم الشباب في العالم.
7. معلومات عامة بشأن القوانين في كتيب الخدمات المالية تخص التداول والاستحواذ والاندماج.
8. البيانات الإحصائية التابعة للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
9. المستجدات والتطورات في سوق المال القطري لدول مجلس التعاون.
10. تحديث المعلومات الخاصة بهيئة قطر للأسواق المالية على الموقع الالكتروني لمنظمة (ANNA).

الاستبيانات

قامت الهيئة بالمشاركة في مختلف الاستبيانات على المستوى المحلي والعالمي، والبالغة (9) استبيانات:

1. الاستبيان والتقرير العام لأسبوع المستثمر العالمي 2018.

2. استبيان الأمن السيبراني والمرونة.
3. استبيان المسح الرقمي.
4. استبيان وضع معايير لإعادة تشغيل الشركات المتوقفة عن العمل.
5. استبيان مجالات الأولوية لتطوير معايير الأيسكو.
6. استبيان قوائم مجموعة العمل الخاصة بلجنة أفريقيا والشرق الأوسط في الأيسكو.
7. استبيان مراقبة التقارير المالية.
8. استبيان قائمة اللجان الفرعية في الأيسكو.
9. استبيان مدى الرضى عن عضوية مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

* المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية

شاركت الهيئة في العديد من المؤتمرات، والاجتماعات، وورش العمل على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك استمرارا لتفعيل دورها وتعزيز تطورها والتواصل مع محيطها لتبادل الآراء والخبرات والمستجدات حول آخر تطورات ومتغيرات أسواق رأس المال والقطاع المالي في المنطقة والعالم، و**من أهم هذه المشاركات:**

1. اجتماعات منظمة هيئات الأوراق المالية "الآيسكو"

حرصت الهيئة على حضور فعاليات المؤتمر السنوي لمنظمة الأيسكو المنعقد في بودابست خلال شهر مايو 2018، كما شاركت بأسبوع المستثمر العالمي.

2. اجتماعات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

- شاركت الهيئة بالاجتماع السنوي الثاني عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، المنعقد في بيروت خلال شهر مارس 2018.
- شاركت الهيئة بالندوة النقاشية حول "تطوير أسواق رأس المال في ظل لتحديات التي تواجهها المنطقة العربية"، المنعقد في بيروت، خلال شهر مارس 2018.

3. اجتماعات وورش عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- شاركت الهيئة في اجتماع رقم (17) للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية المنعقد بدولة الكويت في أكتوبر 2018.
- شاركت الهيئة في ورشة العمل الخاصة بالمشرفين على التدريب بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمنعقد بدولة الكويت في ديسمبر 2018.
- شاركت الهيئة في ورشة العمل الثانية السنوية حول الرقابة على التداول، والمنعقد بدولة الكويت في ديسمبر 2018.

4. الاجتماع السنوي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

شاركت الهيئة بالاجتماع السنوي الذي عقده مجلس الخدمات المالية الإسلامية بدولة الكويت في مايو 2018.

5. استقبال وفد سوق الخرطوم للأوراق المالية

استقبلت الهيئة وفد سوق الخرطوم للأوراق المالية في أكتوبر 2018، وتم خلال الزيارة استعراض استراتيجية الهيئة واختصاصاتها، وتقديم شرحاً وافياً عن دور الهيئة الاشرافي والتنظيمي والرقابي في سوق رأس المال القطري، والرد على كافة الاستفسارات والايضاحات التي طلبها أعضاء الوفد الموقر.

الهـدف الاستراتيجي الثامن

تطويـــر رأس المـــال البشـــري

تعمل الهيئـة بشكـل دائـم على دعـم عمليـة التقطيـر من خلال تعزيـز نسبة إحلال الكوادر الوطنيـة في كـافة التخصصـات والإدارات المتاحـة لديها، ومتابعـة تأهيـل موظفيها أكاديمياً وميدانياً من خلال إعـداد بـرامج تدريبية وتطـويرية تسهم في تعزيـز مستوى كفاءتهم وتطويـر خبـراتهم ومقدرتهم التنـافسيـة في العمـل.

الأهـداف الفرعيـــة

الهـدف الفرعي (1)

دعـم عمليـة اعتمـاد التقطيـر ضمن نطـاق أوســع

عمليـة التقطيـــر

تـولي الهيئـة أهمية بـالغة لعمليـة التقطيـر بـاعتبـاره أحـد أهداف رؤيـة قطـر الوطنيـة 2030، بإحـلال الكـوادر والكفـاءات القطريـة بالوظائـف المتاحـة لديها.
وفي ضـوء تحقيـق خطتها الاستراتيجيـة (2017-2022)، بشأن تطويـر رأس المال البشري قامت الهيئـة بزيـادة نسبة التقطيـر في شغل الوظائـف حيث تم تعيين (15) موظفا قطرياً، من إجمالي المعينين بالهيئة وعددهم (18) موظفاً، وبنسبة وصلت إلى 83% من التعيينـات الجديدة.

الهدف الفرعي (2)

جذب الكفاءات والخبرات والاهتمام بالتدريب النظري والعملي للعاملين بالهيئة

*** تطبيق سياسة الإحلال والتوطين**

بدأت الهيئة منذ سنة 2016 بالتنسيق مع إدارة الابتعاث الحكومي في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، بتطبيق سياسة الإحلال والتوطين بهدف تزويد الهيئة باحتياجاتها من التخصصات العلمية المختلفة التي تحتاج إليها والأعداد المطلوبة في كل تخصص، وبلغ عدد المبتعثين خلال سنة 2018 نحو (26) طالباً قطرياً في مختلف التخصصات، وذلك بهدف شغل وظائف في الهيئة مستقبلاً، بينما تم تعيين (3) طلاب منهم بالفعل خلال السنة ممن أتموا برنامج الابتعاث بنجاح.

*** برامج التدريب والتطوير الوظيفي**

1. خطة ربط المسار التدريبي بالوظيفي

تم تسجيل عدد من الموظفين القطريين في برامج المسار الإداري للهيئة وفقاً لدرجاتهم الوظيفية وحسب خطة معهد الإدارة العامة التابع لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، كما تم إلحاقهم ببرامج المسار التخصصي حسب خطة المعهد ورؤية الهيئة كأحد اشتراطات ترقية الموظفين القطريين حالياً.

2. الشهادة الدولية لبرنامج منظمة الأيسكو وجامعة هارفارد 2018

شارك موظفو الهيئة بنجاح في برنامج الشهادة الدولية التابع للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، بجامعة هارفارد لسنة 2018، الخاص بالجهات التنظيمية لأسواق الأوراق المالية، بمرحلتيه.

3. برنامج المقدمة الدولية للأوراق المالية والاستثمار

قامت الهيئة بإلحاق عدد من موظفيها ضمن المرحلة الأولى للبرنامج، وذلك لتزويدهم بالمعرفة الأساسية والخبرات اللازمة التي يقوم عليها العمل في الهيئة وبخاصة في مجال الإدارات التخصصية تمهيداً لاستكمالهم كافة المراحل اللاحقة للبرنامج.

4. التدريب العملي (الميداني)

أعدت الهيئة بالتنسيق مع جامعة قطر، خطة لتدريب مجموعة من طلاب الجامعة لمقرر التدريب الميداني، حيث يتوجب على الطلاب إنهاء (120) ساعة تدريب عملي، كما تم إعداد خطة لتدريب مجموعة من الطلاب في برنامج كوادر خلال الجزء الثاني من البرنامج، حيث يمضي المتدربون أربعة أسابيع من التدريب الميداني.

5. برنامج كوادر

هو مبادرة تعليمية فريدة ومبتكرة تتكون من برنامج تدريبي لمدة أربعة أشهر، وقد صمم البرنامج خصيصاً لجيل المستقبل من قادة الأعمال وصناع القرار في قطاع الخدمات المالية الناشئة في قطر، وهو موجه إلى حديثي التخرج. ويعمل "كوادر" على تزويد كل مشارك بالمهارات والكفاءات العملية اللازمة في مجالات متعددة ضمن قطاع الخدمات المالية. والتحق في هذا البرنامج الذي تنظمه أكاديمية قطر للمال والأعمال، ثلاثة موظفين قطريين، والذي يعد نتاج تعاون فعّال بين أكاديمية قطر للمال والأعمال وهيئة مركز قطر للمال، وقطاع الخدمات المالية، فضلاً عن العديد من المؤسسات الأكاديمية البارزة.

4

إحصائيات
أعمال الهيئة

2018

إحصائيات أعمال الهيئة

2018

الأفـراد المعتمدون من الهيئـة

	الأشخاص	2018	2017
1	عضو مجلس إدارة	19	26
2	عضو منتدب	1	-
3	مديـر عام	1	3
4	نائب مديـر عام	-	-
5	رئيس تنفيـذي	3	-
6	نائب رئيس تنفيـذي	1	-
7	مديـر مالي	1	1
8	مسؤول التـزام	4	-
9	مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال	5	1
10	نائب مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال	5	-
11	مسؤول إدارة المخاطر	-	-
12	محقق حسابات داخلي	2	3
13	مستشار مالي	4	1
14	محلل مالي	2	-
15	مديـر استثمار	1	1
16	مديـر تداول	-	3
17	نائب مديـر تداول	-	-
18	مديـر عمليات المكاتب الخلفية	2	1
19	ممثل وسيط	2	2
20	مديـر الحساب	-	-
21	ممثل أميـن الحفظ	1	6
	الإجمالي	*54*	*48*

الترخيـص لوكـلاء شركات الخدمـات الماليـة

	نوع النشـاط	عدد التراخيـص	الشـركة	الوكيـل
	وكـيل	2	المجموعـة للأوراق الماليـة	الأميـن للأوراق الماليـة مجموعة السليطي الإدارية

التفتيـش والرقابـة

التفتيـش على شركـات الخدمـات الماليـة	2018	2017
عـدد الشركـات التي تمت زيـارتها	11	10
عـدد الزيـارات التفتيشية الدورية	10	17
عـدد الزيـارات التفتيشية المفاجئة	10	3
عـدد الزيـارات التفتيشية المختصة	12	3
عـدد التقاريـر المرفوعـة	13	14

التفتيش المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	2018	2017
عـدد الشركـات التي تمت زيـارتها	12	10
عـدد الزيـارات التفتيشية الدورية	12	17
عـدد الزيـارات التفتيشية المفاجئة	5	37
عـدد الزيـارات التفتيشية المختصة	6	-
عـدد التقاريـر المرفوعـة	17	14
عدد اجتماعات فريق غسل الأموال وتمويـل الإرهاب مع الشركـات الخاضعـة للرقابـة	60	-

الرقابـة على الأسواق الماليـة	2018	2017
عـدد التقاريـر الرقابيـة المرفوعـة	10	11

الشكـاوى والتحقيـق

الشكـاوى	2018	2017
عـدد الشكـاوى	28	15
الشكاوى التي تـم الفصـل فيها	28	15
الشكاوى التي لـم يتـم الفصل فيها	-	-

التحقيـق	2018	2017
عـدد التحقيقات	15	34
التحقيقات التي تـم إحالتها إلى لجنـة المحاسبة	10	25
التحقيقات التي تـم حفظها	4	-
التحقيقات التي انتهت بالتسويـة	-	6
التحقيقات التي انتهت بالتنبيـه	1	1
التحقيقات التي لـم يتـم الفصل فيها	-	-

لجنــة المحاسبة ولجنــة التظلمــات

لجنــة المحاسبة	2018	2017
عـدد المخالفات التي وردت إلى لجنـة المحاسبة	11	25
عـدد المخالفات التي تـم البـت فيها	19	1
عـدد جلسـات اللجنـة	6	3

لجنــة التظلمــات	2018	2017
عـدد التظلمات التي تـم فيـدها بسجل التظلمات	8	2
عـدد طلبات وقف التنفيـذ التي قدمت إلى اللجنـة	5	2
عـدد التظلمـات المحالـة من المحكمـة للفصـل فيها	1	-
إجمالـي عـدد التظلمات وطلبـات وقف التنفيذ التي نظـرتها اللجنة	14	14
إجمالـي عـدد التظلمات وطلبـات وقف التنفيذ التي تـم الفصل فيها	14	14
عـدد جلسـات اللجنـة	6	6
عـدد اجتماعـات اللجنـة	15	6

الترقيــم الدولــي للأوراق الماليــة

البيــان	2018	2017
إصدار رقـم دولي للأسـهم	1	1
إصدار رقـم دولي لحقوق الاكتتـاب	-	1
إصدار رقـم دولي للسـندات الحكوميـة	6	8
إصدار رقـم دولي لأذونـات الخزانـة*	36	35
إصدار رقـم دولي لصندوق اسـتثماري	1	1
إجمالـي الإصدارات	44	46

* خلال سنة 2018 تـم إدراج (33) إذن خزانـة من أصـل (36) طلبا مقدم وتـم إصدار رقـم تعريـف دولـي لـه

الإدراج والاســتحواذ

البيــان	2018	2017
طلبـات الإدراج لحقوق الاكتتاب	-	1
عـدد الشركات التي تـم طرح وإدراج أسـهمها	1	1
إدراج وحدات صناديق الاستثمار	2	-
طلبـات الاسـتحواذ والاندمـاج	11	12

أنشطة التدريـب للعامليـن بالهيئـة لسنة 2018

البيـــان		برنـامج تـدريبـي	ورشـة عمـل	مؤتمـــر	نـــدوة	اجتمـــاع
داخلـــي		121	8	11	2	-
خـارجـــي		3	2	30	-	11
الإجمالـي		*124*	*10*	*41*	*2*	*11*

إجمالـــي عـدد موظفـي الهيئـة ونسبـة التقطيـر

البيـــان	عدد الموظفين نهاية 2018	النسبة من الإجمالي نهاية السنة %	عدد الموظفين نهاية 2017	النسبة من الإجمالي نهاية السنة %
الموظفون القطريون	71	61%	60	54%
الموظفون غير القطريين	52	39%	52	46%
إجمالـي موظفي الهيئـة	*123*	*100%*	*112*	*100%*

البيـــان	عدد التعيينات نهاية 2018	النسبة من الإجمالي نهاية السنة %	عدد التعيينات نهاية 2017	النسبة من الإجمالي نهاية السنة %
الموظفون القطريون	15	83%	18	86%
الموظفون غير القطريين	3	17%	3	14%
إجمالـي موظفي الهيئـة	*18*	*100%*	*21*	*100%*

موظفـي هيئـة قطـر للأسواق الماليـة حسب الدرجـات العلميـة

الفئـات	2018 العدد	2018 النسبة من إجمالي عـدد الموظفيـن	2018 جامعات محليـة	2018 جامعات خارجيـة	2017 العدد	2017 النسبة من إجمالي عـدد الموظفيـن	2017 جامعات محليـة	2017 جامعات خارجيـة
جامعـي فأعلـى	82	67%	42	40	68	61%	35	33
دون جامعـي	41	33%			44	39%		
الإجمالـي	*123*	*100%*			*112*	*100%*		

الإقتصـاد القطري
وأداء سـوق
الأوراق المـاليـة القطرية

2018

أهم مؤشرات الاقتصاد القطري

الاقتصاد القطري

المؤشر	2018	2017
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار ريال قطري)	698.91	607.62
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	191.48	166.47
نصيب الفرد من الناتج المحلي (ألف ريال قطري)	253	223
نصيب الفرد من الناتج المحلي (ألف دولار أمريكي)	69.32	61.10
عدد السكان بمنتصف العام (بالمليون فرد)	2.76	2.72

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء - 2019

التصنيفات الدولية للاقتصاد القطري

التصنيف الائتماني

اعتادت دولة قطر أن تحظى بتصنيفات سيادية ائتمانية عالية نظراً لقوة الاقتصاد الوطني وكفاءته المالية، حيث تندرج ضمن قائمة تصنيفات الفئة الاستثمارية، وبذلك يعد تصنيف قطر السيادي من بين الأقوى على مستوى منطقة الخليج العربي

وبالرغم من أن مؤسسات التصنيف الدولية قامت مباشرة في أعقاب الإعلان عن الحصار الجائر بخفض النظرة المستقبلية للاقتصاد القطري من مستقر إلى سلبي، وذلك كإجراء تحوطي من جانب تلك المؤسسات للآثار المحتملة للحصار، لكن مع مرور فترة زمنية قصيرة من بداية الحصار عدلت تلك المؤسسات نظرتها المستقبلية للاقتصاد القطري إلى مستقر مرة أخرى وذلك نتيجة عدم تأثر الاقتصاد القطري فعليا بالحصار المفروض على قطر منذ الخامس من يونيو 2017، واستمرار الأداء الإيجابي للاقتصاد. وفي ظل ذلك، حازت دولة قطر على تصنيف **(AA-)** من قبل وكالة ستاندرد آند بورز العالمية ودرجة **(Aa3)** من وكالة موديز، ووفقا لهذه الدرجات فإن التصنيف السيادي للدولة يعبر عن مستوى جدارة إئتمانية عالية ومخاطر محدودة جداً.

موقع تريدنج يكينومكس للإحصائيات الاقتصادية – يناير 2019

التنافسية الدوليـة

جـاء الاقتصـاد القطـري في سنـة 2019/2018 في المرتبـة **الثانيـة عربيـا** والثلاثين عالميـا على سـلم التنافسيـة الدوليـة من بين إقتصاديات 140 دولـة وفقاً للتقريـر السنوي الصـادر عن المنتدى الاقتصادي العالمـي في دافـوس.

تقريـر التنـافسية الدولية 2018/ 2019 الصـادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي

الحريـة الاقتصـاديـة

تـم تصنيـف الاقتصـاد القطـري ضمن الفئـة الأكثـر حريـة اقتصاديـة (الفئـة الثانيـة) والتي تشـمل كل من الولايـات المتحدة الأمريكيـة والمملكـة المتحدة، وذلك وفقـاً لمؤشـر الحريـة الاقتصاديـة لسنـة 2018 الصـادر عن مؤسسـة هيرتيدج للأبحـاث، حيث احتـل الاقتصـاد القطـري المرتبـة **الثانيـة عربيـا** والمرتبـة التاسـعة والعشـرين على المسـتوى الدولـي من بين 180 دولـة شـملها التصنيـف.

التقرير السنوي 2018 عن الحريـة الاقتصاديـة للعالم (مؤسسة هيرتيـدج للأبحـاث والتعليـم)

محاربـة الفسـاد

حقـق الاقتصـاد القطـري المرتبـة **الثانيـة عربيـا**، والثلاثـة والثلاثين على المسـتوى الدولـي في الجهـود المبذولـة لمحاربـة الفساد من بين 180 دولـة، وذلك وفقـاً لتقريـر مؤسسـة الشـفافية الدوليـة عن عام 2018.

مؤسسة الشفافية الدولية، مؤشـر تصنيف الدول طبقا لجهود مكافحة الفسـاد – 2018

تصنيفات سوق رأس المـــال

161.29

مليـــار دولار

القيمـة السوقيـة للشركـات المدرجـة

لا تـزال السوق القطرية محافظة على المرتبة **الثانيـة عربيـا** والثانيـة عشر على مستوى دول أوروبـا وإفريقيـا والشـرق الأوسط من حيث القيمـة السوقيـة للأسهم المدرجة بالسوق والتي بلغت 161.29 مليار دولار في نهايـة سـنة 2018، وفقا لإحصائيـات اتحاد البورصـات العالمي، وقـد شـمل التقريـــر 43 دولـة.

القيمـة السوقيـة كنسبة من إجمالـي النـاتـج المحلـي الإجمالـي

اقتـربت القيمـة السوقيـة لرأس مـال الشركـات المدرجـة في سوق رأس المـال القطـري من ان تعـادل قيمـة النـاتج المحلي الإجمـالي للاقتصـاد القطري، حيـث بلغت القيمـة السوقيـة للشركـات المدرجـة نسـبة **92.8 %** من قيمـة النـاتــج المحلي الإجمالـي وفقـا لتقريـر التنافسية الدوليـــة الصـــادر عن المنتـدى الاقتصـادي العالمـي، وبهذه النسبـة تصبـح السوق القطرية **الأولى عربيـا** والثـامنة عشـر على المستوى الدولي مما يشير إلى قوة ومتـانة الشركات المدرجـة بالسوق القطـري والتي تنعكس على قيمتهـا السوقية.

سـوق رأس المـال القطري يوفـر التمويـل اللازم للشركـات الصغيـرة والمتوسـطة

وفقـا لتقريـر التنافسية الدولـي فإن سـوق رأس المـال القطـري يعـد **الأول عربيـا** في توفيـر التمويـل الـلازم للشركـات المتوسطة والصغيـرة، وفي المرتبـة التـاسعة على المستوى الدولي.

أعلـى معـدل إيجـابي لمؤشـر الأسهم

سجل مؤشـر بورصـة قطـر خلال سنة 2018، أعلى مستوى صعود ليكون **الأول عربيـا** والثـالث على مستوى العالـم، حيث استطاع أن يقفـز بنسبة 20.83% ليغلـق عند مستوى **10,299.01** نقطـة في نهايـة السنة. وبـلغ إجمالـي مكاسـب المؤشـر في 2018 نحـو 1775.63 نقطـة مقارنـة مع إغـلاق نهايـة سـنة 2017.

الأسـواق	المؤشـر	2018	2017	معدل النمو مقارنةً بنهاية سنة 2017 %
أوكرانيـا	PFTS	559	315	80.39%
مقدونيـا	MBI10	3,469.03	2,538.86	30.41%
قطـر	المؤشر العام	10,299.01	8,523.38	20.83%
المملكـة العربيـة السعوديـة	المؤشر العام	7,826.73	7,226.32	8.31%
الولايـات المتحدة الأمريكيـة	NASDAQ	6,635.28	6,903.39	-3.88%
الولايـات المتحدة الأمريكيـة	DOW JONES	23,327.46	4,719.22	-5.63%
اليابـان	Nikkei 225	20,014.77	2,764.94	-12.08%
المملكة المتحدة	FTSE100	6,728.13	7,687.77	-12.48%
ألمانيـا	DAX	10,558.96	12,917.64	-18.26%
دبـي	DFM	2,529.75	3,370.07	-24.93%
الصـين	CSI 300	3,010.65	4,030.85	-25.31%

موقـع تـومسون رويتـرز

سـوق رأس المـال القطـري الأكثر جـاذبيـة للاستثمارات الأجنبيـة في منطقـة الخليـج

كثيـر من المستثمرين الأجانب يفضـلون شـراء الأسهم القطريـة على مستوى بورصـات المنطقة، وقـد بلغـت قيمـة صافـي شـراء الأجـانب من الأسهم في بورصـة قطـر خلال سـنة 2018 حوالـي 2.3 مليـار دولار من إجمالـي الأسـهم المتداولـة في البورصـة خلال السـنة، وهو ما يفـوق ثـلاثـة أضعاف التدفقات الأجنبيـة التي اسـتطاعت اسـتقطابها أكبر بورصـة عربيـة في 2018.

وكـالة بلومبيـرغ

زيـادة نسـبة ملكيـة غير القطريين في الأوراق الماليـة المدرجـة

سـاهم قيـام معظم الشركـات المدرجـة في بورصـة قطـر برفـع نسبة تملك المستثمرين غيـر القطـريين في رؤوس أموالـها إلى 49% بـدلا من 25% خلال سنة 2018، في زيـادة تدفق الاستثمارات غير القطرية إلى البورصة، وتعزيـز تـداولات غير القطريين بشكل ملحوظ مقارنـة مع سـنة 2017.

وقـد أدى ذلك إلى ارتفاع نسـبة ملكية غير القطريين وفقاً لإجمالي القيمة السـوقية بالشركات المدرجـة بسوق رأس المال القطري من 9.74% لتصبح **10.55 %** بنهاية سنة 2018، بما يعادل 17.01 مليـار دولار تمثل إجمالي استثمارات غير القطريين في سوق رأس المال القطري.

زيـادة نسبة تداولات غير القطريين في تعاملات الشـراء

بلغـت نسبة تعاملات المستثمرين غير القطريين في بورصة قطـر من حيث الشراء خلال سنة 2018 نحو 53.72%، ارتفاعـاً من 36.51% في 2017.

وسجلت نسبة تعاملات الشراء للمؤسسات غير القطرية خلال سنة 2018 ارتفاعا كبيرا مقارنة مع 2017، حيث قفـزت إلى 44.38% في نهايـة 2018 مقارنـة بـ 26.56% في سـنة 2017.

بورصـة قطـر

تصـنيفـات تقريـــر التنـافسيـة الدوليـــة للقطاع المالـــي وأسواق رأس المـال

أظهـر تقريـر التنافسية الدولية (2018-2019) الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي في دافـوس، والذي ضم اقتصاديـات 140 دولـة تفـوق القطاع المالي بصفة عامـة وسـوق رأس المال القطـري بشكل خـاص على معظم الأسواق العربيـة الواردة في التـرتيب العام للمؤشـرات التاليـة:

المجـــالات	الترتـــيب عربيـــاً	الترتـــيب دوليـــاً
عمق النظام المالي	1	30
تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	1	9
توافر رأس مـال المخاطـر	1	8
القيمة السوقيـة مقارنـة بالنـاتج المحلـي الإجمالـي	1	18

تقريـر التنـافسية الدولية 2018/ 2019 الصـادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي

ملخـص عام لأداء سـوق الأوراق الماليـة القطـرية

مؤشـرات سـوق الأسـهم

المؤشـر العـام

2018 - 2017 % التغيـر	2017	2018
%20.83	8,523.38	10,299.01

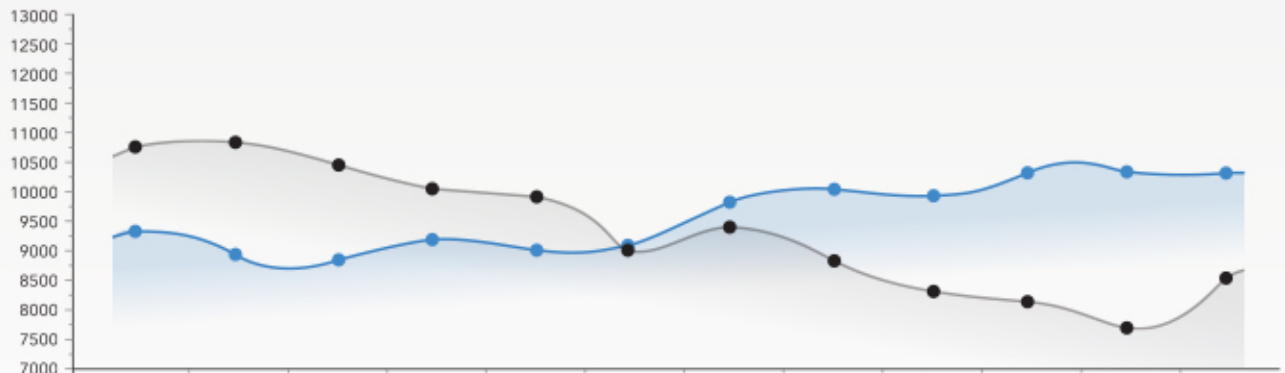

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec
QSE 2018	9,204.62	8,653.32	8,573.99	9,111.97	8,880.51	9,024.03	9,825.11	9,886.45	9,813.32	10,300.92	10,364.54	10,299.01
QSE 2017	10,597.22	10,702.12	10,390.60	10,064.35	9,901.38	9,030.44	9,406.06	8,800.56	8,312.43	8,165.06	7,714.26	8,523.38

القيمة السوقية (مليـار ريال قطري)

2018	2017	التغيـر % 2018 - 2017
588.72	472.02	%24.72

ملخـص نشـاط السـوق

الفتـرة	عدد الشركات المدرجـة	المؤشر العام (نقطـة)	القيمة السوقية (مليار ريال قطري)	قيمة التداول (مليار ريال قطري)	عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)	عدد الصفقات المنفـذة
2018	46	10,299.01	588.72	68.50	2.29	1,042,958
2017	45	8,523.38	472.02	66.25	2.47	834,394
التغيـر %	%2.22	%20.83	%24.72	%3.40	%7.28-	%25.00

الأسـهم المدرجـة

البيـان	2018	2017	التغيـر %
عـدد الإدراجـات	4	10	%60.00-
عـدد الأسهـم المدرجـة بالمليـون	610.93	362.11	%68.70

تفاصيـل الأسـهم المدرجـة 2018

البيـان	أسهم مجانيـة	إدراجـات جديـدة	المجمـوع
عـدد الإدراجـات	3	1	4
عـدد الأسهـم المدرجـة بالمليـون	52.92	558.01	610.93

إحصـاءات قطاعـات السوق القطـرية

عـدد الشركـات المدرجـة

القطـاع	عدد الشركـات المدرجـة	النسـبة للمجموع %
البنوك والخدمات المالية	13	28.26
الخدمات والسلع الاستهلاكية	9	19.57
الصناعـات	10	21.74
التأميـن	5	10.87
العقـارات	4	8.70
النقـل	3	6.52
الاتصالات	2	4.35
الإجمالي	**46**	**100**

نشـاط التـداول في السوق

القطـاع	قيمة التداول (مليون ريال قطري)	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	عدد الصفقات المنفذة
البنوك والخدمات المالية	30,878.89	704.19	334,958
الخدمات والسلع الاستهلاكية	5,803.88	81.96	80,103
الصناعـات	14,147.32	523.62	275,462
التأميـن	2,475.07	72.87	35,696
العقارات	6,505.79	388.58	151,301
الاتصالات	4,550.15	319.63	87,239
النقـل	4,140.22	195.07	78,226
الإجمالي	**68,501.32**	**2,285.92**	**1,042,985**

القيمـة السوقية ومؤشـرات القطاعـات

القطـاع	القيمة السوقية (مليون ريال قطري)	معدل الدوران %	ربح السهم %	مؤشر السعر إلى العائد (مرة)
البنوك والخدمات المالية	291,992.14	10.58	3.60	13.04
الخدمات والسلع الاستهلاكية	27,182.61	21.35	5.25	13.42
الصناعـات	146,025.46	9.69	3.89	17.60
التأميـن	17,055.46	14.51	4.10	16.60
العقارات	56,085.09	11.60	4.89	18.81
الاتصالات	30,626.58	14.86	3.66	18.89
النقـل	19,747.96	20.97	5.34	12.07
الإجمالي	**588,715.29**	**11.64**	**3.95**	**14.73**

نسب ملكية الأسهم بحسب فئات المستثمرين (حسب عدد الأسهم)

	المستثمرون القطريون			المستثمرون غير القطريين	
	الأفراد	المؤسسات غير الحكومية	المؤسسات الحكومية	الأفراد	المؤسسات
2018	28.47 %	33.02 %	29.27 %	2.16 %	7.08 %
	90.76 %			9.24 %	
2017	27.26 %	34.72 %	29.11 %	2.18 %	6.71 %
	91.09 %			8.91 %	

أدوات الدين الحكومية

أذونات الخزينة المدرجة والمتداولة

أذونات الخزينة (مليون ريال قطري)	2018	2017	التغير %
أذونات الخزينة المدرجة	9,390.00	12,750.00	%26.35-
أذونات الخزينة المتداولة	----	932.40	----

السندات الحكومية المدرجة والمتداولة

السندات الحكومية (مليون ريال قطري)	2018	2017	التغير %
السندات الحكومية المدرجة	14,900.00	12,575.00	%18.49
السندات الحكومية المتداولة	10,472.61	3,555.86	%194.52

صناديق المؤشرات خلال السنة

اسم الصندوق	قيمة التداول (مليون ريال قطري)
صندوق مؤشر بورصة قطر QETF	138.44
صندوق الريان قطر المتداول QATR	223.93
الإجمالي	**362.37**

Al Janoub Stadium

استاد الجنوب

استاد الجنوب الذي سيستضيف عدداً من مباريات كأس العالم لكرة القدم (قطر 2022) حتى الدور ربع النهائي، وتبلغ طاقته الاستيعابية 40,000 مقعد.

Al Janoub Stadium *which will host a number of football matches till the quarter-finals of the* ***2022 FIFA World Cup Qatar™****, with its capacity of 40,000 seats.*